التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

لماذا خسر علماء الزّيتونة معركتهم مع تيّار التّغريب العلماني

إشكاليّة الحكم في تونس
كالمستجير من رمضاء الاستبداد بنار النّظام الجمهوري

الاحد 26 ذو الحجة 1441هـ الموافق لـ 16 أوت 2020 م العدد 303 الثمن 700م

قيس سعيد:
تغيير النظام السياسي والمناولة لحساب الرأسمالية العالمية

الأرض المباركة على موعد مع التحرير
وتطبيع الإمارات صفحة سوداء تُضاف إلى صحائف الحكام

كيف يكون التصدي للسيسي؟!
وهل هو سبب أزمات مصر؟!

كلمة العدد

قيس سعيد: تغيير النظام السياسي والمناولة لحساب الرأسمالية العالمية

من خلال صخب الصراعات السياسية العبثية التي تميز الحياة السياسية في بلادنا منذ انطلاق أحداث الثورة وعلى امتداد المراحل التي مرت بها، والدائرة سواء في أروقة «مجلس نواب الشعب» أو من خلال الأدوار المسرحية التي تؤديها قيادات الصفوف الأولى للأحزاب التي أعطيت صلاحية محاكاة الأداء السياسي الحقيقي، للسياسيين الحقيقيين، الذين تصعدهم شعوبهم وتسلمهم شارة القيادة، وذلك بالتنافس على أدوار تهريجية لا علاقة لها بالرعاية الحقة لشؤون الناس ولا بما يبوء الأمة والبلاد مكانة القيادة والريادة بين الامم والبلدان.

من خلال كل ذلك الصخب برز قيس سعيد في محطات مدروسة سواء في أحاديثه التي أجريت معه على مختلف الوسائل الإعلامية منذ بداية ظهوره الإعلامي ومحاولات الدفع به إلى الواجهة السياسية منذ أيام الثورة الأولى، وبإصراره على ضرورة تغيير النظام السياسي كانت دعوته مجددا لدى تكليفه هشام المشيشي بتكوين حكومة جديدة، إلى ضرورة مراجعة «الشرعية» حتى تكون «تعبيرا صادقا وكاملا عن إرادة الأغلبية». في إيحاء أن علاج أدواء البلاد وإصلاح فساد الحياة السياسية متوقف على مقترحه بتطبيق الديمقراطية الشعبية والقائمة على الاستفتاءات وغيرها من أدوات التمكين المعبرة، برأيه، عن الإرادة الشّعبية وعن عقيدة التمكين الشّعبية. يأتي تذكيره بمقترحه في أوقات احتدام الجدل حول فشل المنظومة السياسية التي أخضعت لها البلاد وانسداد الآفاق أمام القائمين على الشأن العام والآثار المدمرة لتطبيق تلك السياسات والتي أصبحت لا تخفى على الأبصار ولا تغفلها العقول، ماساهم في تنامي الوعي بضرورة التغيير الجذري وحتميته، وانكشاف الغطاء عن حقيقة تبعيتنا لقوى الهيمنة والاستبداد العالمية، وأن ما نعانيه من ارتكاس بين الأمم، وقلة حيلتنا، يعود لتخلينا عن إرادتنا، من جهة، وخضوعنا للمفاهيم الغربية عن الحياة ورضانا بالعيش حسب تلك المفاهيم، من جهة أخرى، مما ساهم في الانتباه إلى مقومات شخصيتنا المميزة، كوننا مسلمين، نحمل المفاهيم الصحيحة عن الحياة، وأن تلك المفاهيم هي رسالتنا في هذه الحياة الدنيا. فاستشعر الغرب الكافر المستعمر خطر المرحلة عليه وأن مفاهيم الدولة الوطنية التي كبّلنا بها لعقود طويلة بدأ زيفها يتجلى، وأن الأمة في عمومها بدأت تتنادى أن استفيقوا. وهذا الغرب يدرك أن الثورة مهما طالت أحداثها وتقلبت أطوارها هي ظرف استثنائي، فسارع بمحاولة الالتفاف عليها، فألقم عملاءه وأعوانه ممن تشبعوا بفكره وتبنوا نهجه في الحياة، وهما جديدا تحت مسمى الحكم المحلي عن طريق «التمثيل الشعبي» كونهم يصبحون قادرين على المساهمة في إدارة شؤون أنفسهم بأنفسهم، حلا بزعمهم لفشل منظومة التمثيل النسبي، أو فكرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني، فاتخذوه ميدان نضال.

فكان قيس سعيد، وهو الذي شغل منصب الأمين العام للجمعية التونسية للقانون الدستوري (الوضعي) وخبيرا قانونيا في جامعة الدول العربية، فهو «أمينا» ضمن «الأمناء» على الهدف الذي حددته بريطانيا والغرب عموما لهذه الجامعة، وهي ما هي، والدور المدمر الذي لعبته في الهبوط بالعرب إلى أدنى الدركات. وكان سعيد أيضًا عضوًا في لجنة الخبراء التي دعيت لتقديم تعليقاتها على مشروع الدستور التونسي في عام 2014 والذي يسعى اليوم، هو نفسه، لتدارك نقائصه وتحقيق الهدف الرئيس الذي وضع من أجله وهو تثبيت وجهة النظر الغربية للحياة في بلادنا وتطبيق نظمها علينا بتكريس استعمار الغرب الكافر لأرضنا على كافة الأصعدة السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية، من خلال استبدال شكل من أشكال النظم السياسية بشكل آخر وعميل بعميل آخر في أفضل الحالات، مما يعني إسقاط تحركات الأمة ووأد حلمها بالتغيير الحقيقي وإعادة إنتاج النظام العلماني الذي يفصل الإسلام عن الحياة من جديد.

فكان قيس سعيد ممن ساهم في صياغة هذا الدستور العلماني ضمن الفرق التي اختار الغرب أفرادها؛ لضمان إيجاد دستور مفصّل على مقاسه؛ يحفظ مصالحه ويحقق أهدافه ويكرس التبعية له، وهو اليوم يعمل على تدارك نقائصه التي تحول دون تحقيق الغايات المرجوة منه، في مناولة سياسية عن الغرب عدو الله ورسوله وعدونا.

إلا أن المؤلم في كل ذلك، مكر الغرب الكافر وقدرته على إيهام الكثيرين من أهلنا أن ما يفرضه اليوم علينا من حلول وآراء لما نعانيه من أزمات، وما نتحمل من كرب وضنك، مع فساد هذه الحلول وخطرها علينا، أنها من اجتهادات بعض السياسيين عندنا وأنهم هم أصحاب هذه المشاريع، واستطاع أن يتخفى خلف من رضوا أن يكونوا مطايا يعبر من خلالها إلى عقول أبنائنا ويستبد بمصائرنا، ويحكم قبضته على رقابنا، وسلاحه في ذلك بعض ممن تجري دماؤنا في عروقهم ويحملون أسماءنا وألواننا وينطقون بألسنتنا.

وهنا نتوجه إلى كل السياسيين في بلادنا ألستم من أبناء هذه الأمة المسلمة، ألستم تؤمنون وتدركون أن الله هو الخالق الآمر؟ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (54) ـ الأعراف ـ؟ ألا تدركون أن الغرب الكافر وعلى رأسه أمريكا يحمل لواء محاربة الإسلام والمسلمين، فهل حقا، تنتظرون نتائج إيجابية من حلوله المزعومة؟!!! قال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾. وقال جل وعلا: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (139) ـ النساء

كيف نعرض عن هدى الله سبحانه وتعالى ونستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير؟ أليس حريا بنا أن نخشى أمر الله؟ قال تعالى: وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (17) ـ فصلت ـ

أ. عبد الرؤوف العامري

النقل شريان وصل بين المسلمين ولا تقوم عليه إلّا الخلافة الإسلامية

أ. محمد السحباني

وات - أكد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، شهاب بن أحمد، أن الشركة شهدت، منذ عقد، تدهورا في نشاطها الاقتصادي أفضى إلى وضعية حرجة تستوجب تدخلا عاجلا من قبل الدولة.

وقال بن أحمد، خلال ندوة صحفية انتظمت، الأربعاء، بالعاصمة، «إذا ما تواصلت الوضعية الحالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة العمل لأكثر من سنة أو سنتين ».

وأكد أن المؤسسة تعاني أزمة مالية خانقة حيث يتوقع ان تصل خسائرها المتراكمة مع موفى سنة 2020 إلى 890 مليون دينار زيادة على حجم المديونية الذي بلغ في نهاية شهر أفريل الفارط 304 مليون دينار.

وبين المسؤول، ان تدهور رقم معاملات الشركة يعود أساسا إلى عدم الترفيع في التعريفة مقابل ارتفاع عناصر التكلفة، علاوة على ارتفاع خدمة الدين إثر قيام الشركة باستثمارات في المعدات.

كما أدى تدهور البنية التحتية إلى تراجع ملحوظ في مستوى خدمات الشركة وهو ما أفضى بدوره إلى انخفاض عدد المسافرين بنسبة 38 بالمائة.

ودعا بن احمد إلى إنقاذ الشركة وإعادة هيكلتها، مشددا على ضرورة تأهيل البنية الأساسية بتجديد كامل المعدات والشبكة الحديدية (وجود سكك عمرها بلغ 120 سنة).

وتابع بالقول، « لقد دخلت الشركة في حلقة مفرغة بسبب تدني جودة الخدمات وانخفاض المداخيل زيادة عن ارتفاع نفقات الصيانة والتأهيل».

وأبرز، من ناحية أخرى، إلى أن الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية المسجلة منذ سنة 2012 إلى سنة 2019 تسببت في تفويت أرباح بلغت حوالي 600 مليون دينار.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أنه تم تسجيل 74 اعتصاما على خطوط السكك الحديدية من سنة 2011 إلى موفى جويلية 2020.

وتكبدت الشركة، أيضا، خسائر بحوالي 18 مليون دينار سنويا جراء انقطاع الخط 15 لنقل الفوسفاط (بين المتلوي وأم العرائس) بسبب الفيضانات منذ أكتوبر 2017.

وأكد المسؤول ذاته، إمكانية عودة استغلال هذا الخط في جانفي 2021.

كما تراجعت الأطنان المنقولة من الفوسفاط في الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2019 بنسبة 72 بالمائة.

وأكد الرئيس المدير العام للشركة، أن إنقاذ الاقتصاد الوطني مرتبط بإنقاذ الشركة التونسية الحديدية، لافتا إلى أن غياب الاستثمار في السكك الحديدية منذ خروج الاستعمار من البلاد التونسية وإلى حد اليوم يعود إلى غياب الإرادة السياسية.

التعليق

أول المبكيات, حاكم يستنجد بالحاكم

إذ ليس من المعقول أن يستنجد مسؤول في الدولة بالدولة ففي هذا تناقض صارخ يكشف عن تخبط كبير في رعاية شؤون الناس في جانب تأمين النقل عن طريق السكك الحديدية فإما أن الوزير المسؤول لا يقدر وعاجز عن إدارة ما كلف به من مسؤوليات في تأمين نقل المسافرين والبضائع والدولة تبقيه في مكانه وهذا يعتبر تهاونا وإما أن الدولة بمقدراتها وعتادها وأموالها التي تعصرها عصرا من أقوات المساكين من أبناء هذا الشعب المكلوم لا تقدر على حل مشكلة النقل الحديدي وبالتالي ماذا يفيدنا وجودها وما الدور الذي تلعبه أصلا إن لم تقم بمهامها. إذا فالدولة الديمقراطية القائمة على التسميات والمناصب التي لا تتعدى توقيع قرارات التسمية هي دولة واهية رجالها ضعفاء كبيت العنكبوت شكلا ومضمونا.

ثاني المبهمات, حلول رأسمالية متوحشة

الوزير وهو أحد أركان النظام في هيكل الدولة الديمقراطية يقدر أن تدهور البنية التحتية للسكك الحديدية يرجع بالأساس إلى عدم رفع التعريفة إذا ورغم تصريحه برداءة الخدمات وتهرم السكك إلا أن أصابع الاتهام في المنظومة الرأسمالية توجه كالعادة إلى الناس فالناس هم المشكل وهم من يقع عليهم إصلاح ما فسد بتحمل ارتفاع تسعيرة التذاكر إما عدم الصيانة وتأخر القطارات وتأخر نقل البضائع ومنها الفوسفاط فتلك أمور الحاكم صندوق اسود لا يفتح لأحد.

ثالثة الأثافي, ما خفي كان أعظم

لماذا يخفي النظام أصل الداء ألا وهو عقيدته السياسية وفكرته المبدئية بمعنى لماذا يخفي النظام الرأسمالي أنه يتجه رأسا إلى خصخصة جميع القطاعات والملكيات العامة لماذا ينفي هذا النظام تسلط لوبيات النقل الخاص على قطاع النقل العام لماذا يتستر النظام الديمقراطي على رؤوس المافيا التي تحيك المؤامرات القانونية والدسائس اللوجستية لتصب جميع الدينارات في جيوب حيتان النقل البري والبحري والجوي ومنه سكك الحديد ولو قدر أن يكون في بلادنا نقل فضائي فإننا على ثقة تامة بأن ميليشيات التشريع داخل القباب المكيفة والحركيون السياسيون سيشتغلون بأقصى طاقاتهم من أجل أن تكون المصلحة العليا لفائدة ترسيخ النظام الديمقراطي حيث يحتكر قطاع النقل الفضائي لفائدة لوبيات رأسمالية.

وختامها حنظل, استعمار متواصل

إن المشكلة الأساسية في تردي قطاع السكك الحديدية وغيره من قطاعات النقل هو الاستعمار رأسا اذ أن دولة الخلافة في بلاد المسلمين كانت ترى أن مسألة النقل بمختلف أصنافه هو عصب الحياة الاقتصادية أولا وهو من جهة أخرى شريان الامتداد الحضاري للدولة الإسلامية كما هي شرايين الدم التي تشرف على إيصال الدماء إلى بقية أجزاء الجسد, والأمة جسد واحد ولذلك قال الخليفة عمر رضي الله عنه وأرضاه «لو عثرت بغلة في العراق..». ولأن المستعمر أدرك هذا الأمر ومدى خطورته في تشكل ملامح الأمة الإسلامية سياسة واقتصادا وصناعة وحضارة فانه بعد ما دخل بلاد المسلمين وبعد أن قام بقطع أوصال فكر الوحدة على أساس الإسلام قام مباشرة بقطع هذه الشرايين الحية أن تتواصل فيما بينها فلا قطار يمر مثلا من بلد إلى بلد كما وقوض البنية التحتية للسكك الحديدية وما بقي منها جعلها تنحصر في نقل المواد الأولية التي ينهبها من بلادنا في مقام ثان جعل إحدى أولوياته منع المسلمين من إنشاء الصناعات الثقيلة التي تمكنهم من الاستقلال الصناعي حقا وقام ثالثا بإيجاد طبقة من الحكام الضعفاء والسياسيين الخبثاء يقومون على عقيدته منهزمين فكريا وأيديهم لا تقوى على الأخذ بزمام الأمور وهو ما شهد به وزير النقل انفا حين قال بأنه «لا توجد إرادة سياسية» ونحن نقول فاقد الشيء لا يعطيه.

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

إشكاليّة الحكم في تونس
كالمستجير من رمضاء الاستبداد بنار النّظام الجمهوري

الجزء - 1 -

منذ مسرحيّة الاستقلال ما فتئت تونس تتمرّغ في وحل النّظام الجمهوريّ وتنوس بين تفريعاته وترقيعاته التي يستر بها سوءته ويرسكل بها فشله نشدانا للنّجاعة المفترضة: فمن النّظام الرّئاسي المطلق مع بداية الحقبة البورقيبيّة إلى النّظام الرّئاسويّ مع الهادي نويرة وطيلة حقبة بن علي فالنّظام الرّئاسي/ البرلماني مع بداية الثّورة ثمّ النّظام البرلمانيّ مع المرزوقي وصولا إلى النّظام البرلمانيّ المعدّل منذ حكومة الصّيد إلى حكومة الفخفاخ.. هذا التّذبذب ليس خاصّا في الواقع بتونس بل هو إشكال مبدئيّ بالأساس تتخبّط فيه جميع الدّول الرّأسماليّة الكبرى فضلا عن الدّويلات الكرتونيّة التّابعة، إذ لا نكاد نجد دولة واحدة تطبّق النّظام الجمهوريّ النّظريّ الخام دون تعديل وتحوير يقلّ أو يكثر وفق الرّؤى المعتمدة وطريقة توزيع الصلاحيّات بين رأسي السّلطة التنفيذيّة (الرّئيس ورئيس الوزراء)..كما أنّ هذا التّذبذب يعكس أيضا تهافت المبدأ الرّأسمالي الدّيمقراطي وقصور طروحاته ومعالجاته وعجزه عن حلّ مشكلة الحكم والإجابة المقنعة عن سؤالها المحوريّ الجوهري: من يحكم، الفرد أم المجموعة، الرئيس أم رئيس الوزراء أم مجلس الوزراء أم جميعهم..؟؟ هذه المعضلة تلقي اليوم بظلالها وضلالها على المشهد السياسيّ في تونس :فقد أثبتت هذه التّنقيحات السطحيّة المستهدف لشكل الحكم دون طبيعته عقمها وفشلها عمليّا بل أفرزت تغوّلا آخر أكثر خطورة انحصر في شخص رئيس الوزراء وحوّل الصّراع من شكل الحكم إلى تركيبة الحكومة نفسها (حكومة سياسيّة حزبيّة أم حكومة كفاءات مستقلّة) بما يؤسّس لمشروعيّة التّساؤل: هل أنّ الإشكال يكمن في النّظام الجمهوريّ أم في ترقيعاته وتجلّياته العمليّة، في المبدأ الذي انبثق عنه أم في قراءاته وترجماته وأشكاله، في معالجاته وأحكامه الجزئيّة أم في الأشخاص الذين يتولّون تطبيقه..؟؟ ثمّ ما السّبيل إلى الخروج من مأزق هذا النّظام الوضعي وما هي منظومة الحكم البديلة الكفيلة بتحقيق ذلك..؟؟

إشكال مبدئيّ

قبل الانخراط في التّحليل نجزم ابتداء أنّ إشكاليّة الحكم في النّظام الجمهوريّ هي إشكاليّة مبدئيّة نابعة من المنظومة العقائديّة التي انبثق عنها ذلك النّظام ألا وهو المبدأ الرّأسماليّ الديمقراطيّ :فالنّظام الجمهوريّ أوّل ما نشأ كان ردّة فعل على طغيان النّظام الملكيّ ،فالشّعوب الأوروبيّة في القرون الوسطى كانت ترزح تحت كلكل ثالوث طاحن لإنسانيّة الإنسان (الملكيّة - الإقطاع - الكنيسة) حيث كان الملوك يجمعون بين السّيادة والسّلطان ويحكمون ويتصرّفون بالبلاد والعباد كما يحلو لهم فيضعون التّشاريع من بنات أفكارهم ويطبّقونها بالكيفيّة التي يرونها.. وكانوا يستعينون في ذلك بطبقة من النّبلاء متمثّلة في العائلة المالكة الموسّعة وكبار القادة ومشاهير السياسيّين والأسر العريقة، يُقطعونهم أراضي المملكة بما عليها من خيرات ومن عليها من بشر.. وينصّ نظام الإقطاع هذا على احتكار النبلاء للملكيّة وعلى اعتبار النّاس (أقنانا) أي عبيدا للأرض ومجرّد أشياء مملوكة للنّبلاء والملوك.. ولإسباغ المشروعيّة على هذا الاسترقاق وإخضاع النّاس لنزواتهم استعان الملوك بالكنيسة التي تولّت أمر تخدير العامّة روحانيّا بزعم الحقّ الإلاهيّ الذي يجعل من ظلم الملوك قدرا مقدورا واستحقاقا فوّضه الله لهم يجب الخضوع له والاستسلام ويحرم الخروج عنه أو السّخط عليه.. وكان ردّ الفعل الطبيعيّ للشّعوب الأوروبيّة المقهورة التي فاض بها الكأس هو الثّورة على هذا الواقع المظلم والانفكاك من براثنه وسحب البساط من تحت ثالوث الشرّ وتحويل سلطاتهم الواسعة للشّعب المستعبد ،فكان ذلك إيذانا بنشوء المبدأ الرأسماليّ (فصل الدّين عن الحياة والسّلطة الرّوحيّة عن السّلطة الزّمانيّة)..

ردّ فعل غريزيّ

وبما أنّ الضّغط يولّد الانفجار فقد نصّ هذا المبدأ غريزيّا على أضداد ونقائض العهد البائد عنوة واقتدارا وثأرا وتشفّيا :فإزاء ديكتاتوريّة الملوك نُقِلت السّيادة والسّلطان للشّعب ،وإزاء وضع العبوديّة فُرضت الحريّة المطلقة ،وإزاء الإقطاع أُقِرّت حريّة التملّك ،وإزاء الحقّ الإلاهي وتواطؤ الكنيسة فُرضت حريّة المعتقد وفصل الدّين عن الدّولة وهكذا دواليك من النّقيض إلى النّقيض نكاية في سنيّ القهر والظّلم والاستعباد والاضطهاد.. فالعقيدة الرّأسماليّة برمّتها مجرّد ردّ فعل غريزيّ وانعكاس شرطيّ ضديد لواقع الشّعوب الأوروبيّة في القرون الوسطى، وهي بتلك الصّورة بعيدة كلّ البعد عن البحث الدّقيق والتّفكير العقلاني المستنير والاستنتاج الهادئ الرّصين ،فكان من الطبيعيّ أن تستعيض عن ديكتاتوريّة الملوك وعبوديّة الإقطاعيّين وشعوذات الكنيسة بديكتاتوريّة العقل البشريّ القاصر وعبوديّة الرّأسماليّين الجشعين وفراغ الإلحاد الموحش والمخالف للفطرة.. وكان من الطّبيعيّ أيضا أن تؤدّي إلى التّناقض والتّهافت والعجز والقصور وبالتّالي إلى شقاء معتنقيها والمكتوين بنارها.. كما أنّ العقيدة الرّأسماليّة التي انبثق عنها النّظام الجمهوريّ في الحكم هي عقيدة الحلّ الأسهل والحلّ الوسط والتّوفيق والتّلفيق :فهي تلغي الحقائق ولا تبحث في الواقع المختلف فيه ولا تُعنى بالحقّ والصّواب بل تحاول التّوفيق والتّرضية وترجيح كفّة الأغلبيّة أو كفّة المتنفّذين بصرف النّظر عن الحقّ والصّواب، وما الدّيمقراطيّة إلاّ مجرّد آليّة إجرائيّة لإدارة الصّراع على المصالح والمبادئ التي تنشأ في المجتمع..

هاجس الدّيكتاتوريّة

هذا *المنطق الغريزيّ* المتشفّي من التّاريخ واصل تكبيله للعقل الرّأسماليّ الدّيمقراطيّ أثناء معالجته لإشكاليّة الحكم-تصوّرا وتصميما شكلا ومحتوى منهجا وصلاحيّات - فالنّظام الجمهوريّ المنبثق عن العقيدة الرّأسماليّة كمنظومة حكم مناقضة للنّظام الملكيّ الكليانيّ الاستبداديّ ظلّ محكوما بهاجس الخوف من التغوّل والدّيكتاتوريّة والاستبداد بالحكم ممّا أثّر على طروحاته المتعلّقة بشكل الحكم وسلطة الحاكم :فبعد أن نقل السّيادة والسّلطان للشّعب فيما سُمّي بالدّيمقراطيّة ومكّنه من صلاحيّة التّشريع ووضع الدّساتير وسنّ القوانين فيحلّل ويحرّم ويحسّن ويقبّح من بنات أفكاره وحسب هواه وما يُمليه عليه واقعه ومصالحه ،وبعد أن همّش شخص الحاكم وجرّده من معظم صلاحيّاته ومن تلك الهالة والكاريزما التي كانت تحيط به وحوّله إلى مجرّد أجير لدى الشّعب لتطبيق ما اختاره لنفسه من قوانين ،لم يكتف بذلك بل تمادى وأوجد - مدفوعا بنفس الفوبيا - مبدأ تجزئة الحكم والفصل بين السّلط حتّى يقطع الطّريق أمام التغوّل والاستبداد بالسّلطة بحيث يكون الحكم بشكل جماعيّ مجزّأ مشتّتا بين الرّئيس والوزارات والبرلمان ومجلس الوزراء في شكل حلّ وسط لا في يد الحاكم ولا في يد الشّعب بل السّلطة نفسها هي التي تتولّى محاسبة السّلطة كما يزعمون.. هذا التصوّر الأخرق السّاذج لإشكاليّة الحكم أوجد هوّة شاسعة بين النّظريّة والتّطبيق وفتح الباب مشرعا على التّحوير والتّعديل نزولا عند واقع كلّ دولة وخصوصيّاتها وأعرافها وموازين القوى فيها ،كما فرقع مادّة النّظام الجمهوريّ الخام التي لم تكد تتجسّد على أرض الواقع إلى عدّة أشكال وتجارب تطبيقيّة متمايزة متباينة في توزيع الصلاحيّات بين رأسيّ السّلطة (الرّئاسة والبرلمان/الرّئيس ورئيس الوزراء)..

حلول ترقيعيّة

يمكن أن نميّزة بيسر بين خمسة أشكال كبرى نزولا نحو تحديد صلاحيّات الرّئيس :الشّكل الأوّل هو النّظام الرّئاسي ،ويتميّز بالفصل التّام بين السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة مع استفراد رئيس الدّولة بالأولى ،فلا وجود لرئيس حكومة ولا رئيس وزراء ولا وزير أوّل على شاكلة الولايات المتّحدة الأمريكيّة.. الشّكل الثّاني هو النّظام الرّئاسويّ الذي يحافظ فيه رئيس الدّولة على صلاحيّات السّلطة التنفيذيّة كلّها لكنّه يستعين بحكومة ووزير أوّل يحاسبهما بنفسه ويغيّرهما متى شاء دون أدنى تدخّل من البرلمان على شاكلة ما كان يحدث في تونس أواخر عهد بورقيبة وطيلة عهد بن علي.. الشكل الثّالث هو النّظام الرّئاسيّ المعدّل ويُدعى بشبه الرّئاسيّ أو نصف الرّئاسيّ أو الرّئاسيّ البرلمانيّ ،ويقوم على الخلط بين النّظامين الرّئاسيّ والبرلمانيّ على شاكلة فرنسا حيث يكون للسّلطة التّنفيذيّة رئيس منتخب من الشّعب ورئيس وزراء مسؤول أمام البرلمان الذي يتولّى محاسبته وعزله.. الشّكل الرّابع هو النّظام البرلمانيّ الصّرف الذي يتميّز بالتّداخل والتّشابك بين السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة مع صلاحيّات واسعة لرئيس الوزراء ،فيما يكون رئيس الدّولة صوريّا على شاكلة ألمانيا وأغلب الأنظمة الملكيّة.. الشّكل الخامس هو النّظام البرلمانيّ المعدّل الذي يحفظ للنّظام البرلمانيّ خصوصيّاته مع منح صلاحيّات أوسع لرئيس الدّولة حتّى لا يبقى مهمّشا وهو ما يدّعيه لنفسه النّظام السياسيّ الحالي في تونس.. هذا التّذبذب والتّوسان والدّوران في حلقة تلك الأشكال المفرغة التي تتناسل من بعضها بفُويرقات جزئيّة طفيفة أحيانا ،يعكس في الواقع قلقا مبدئيّا وضبابيّة إيديولوجيّة وتشوّشا في الرّؤيا وفقدانا للتصوّر الواضح لواقع الحكم وجحودا ونكرانا لطبيعة السّلطة وحقيقتها التي يقرّها المنطق وتفرضها سنن الحياة من حيث كونها فرديّة مركزيّة في شكلها لدنيّة ربّانيّة في مضمونها أو لا تكون..

تونس نموذجا

يمكن اختزال تجربة الحكم التّونسيّة بعد الثّورة في معادلة التّجاذب بين قطبين متنافرين متناقضين: الخوف من استبداد رئيس الجمهوريّة والاستنكاف عن تحويل هرم السّلطة إلى مجرّد ديكور في

نظام برلمانيّ.. فقد اكتوت تونس منذ مسرحيّة الاستقلال وإعلان الجمهوريّة بنار النّظام الرئاسيّ المطلق مع الرّجل الصّنم بورقيبة ،ورغم تعديل تلك الصّيغة وتلطيفها بإقرار خطّة الوزير الأوّل منذ الهادي نويرة وطيلة فترة بن علي على الشّكل الرئاسويّ، إلاّ أنّ ديكتاتوريّة رئيس الدّولة ظلّت سائدة وظلّ هرم السّلطة فوق المساءلة البرلمانيّة والشّعبيّة :فبورقيبة نصّب نفسه رئيسا مدى الحياة أمّا بن علي فكانت تجدّد له (البيعة) آليّا في انتخابات صوريّة مسبوقة بمناشدات مفرقة.. بعد الثّورة دفع منطق الثّأر من العهد البائد وفوبيا التغوّل والاستبداد بشكل الحكم في تونس إلى أحضان النّظام البرلمانيّ الصّرف مع أوّل رئيس منتخب ما حوّل الرّئاسة إلى منصب صوريّ شرفيّ شكليّ.. إلاّ أنّ الصّورة المهترّة للمنصف المرزوقيّ كرئيس كرتونيّ (منزوع الدّسم) مبتور الصلاحيّات لم تكن لترضي عقليّة الشّعب الرّئاسيّة أو لتشبع صورة الرّئيس راعي الشّؤون المحاط بهالة من الكاريزما في المخيال الشّعبي.. إزاء هذه الوضعيّة لا يمكن للمنطق الرّأسمالي العفن أن يسعف الطّبقة السياسيّة في تونس إلاّ بالحلّ الوسط بين رئيس مستبدّ وآخر (قفل على وذن جرّة)، فكان الخيار الغريزيّ الشّرطيّ متمثّلا في النّظام البرلمانيّ المعدّل الذي تتوزّع فيه صلاحيّات السّلطة التنفيذيّة بين الرئيس ورئيس الوزراء مع صلاحيّات واسعة لهذا الأخير تمكّنه من رسم الملامح العامّة للدّولة ،فيما تُفوّض لرئيس الجمهوريّة بعض الصلاحيّات السياديّة (السّياسة الخارجيّة ـ الأمن القوميّ العامّ ـ القيادة العليا للقوّات المسلّحة ـ حلّ البرلمان وتكليف من يشكّل الحكومة في حالات معيّنة..) وبعض الصلاحيّات الجزئيّة (تعيين ثلث أعضاء المحكمة الدّستوريّة ـ ضمان علويّة الدّستور ـ تعيين وزيري الخارجيّة والدّفاع بالتّشاور ـ حقّ المبادرة التشريعيّة ـ حقّ المصادقة على بعض القوانين ـ ترؤّس مجلس الوزراء..) هذا إلى جانب بعض البروتوكولات الشّكليّة (تعيين مفتي الجمهوريّة ـ إعلان حالة الطّوارئ ـ إقرار العفو العام أو الخاصّ..) وهي توليفة يُشتمّ منها رائحة البارود لاسيّما في ظلّ غياب الانسجام السياسيّ أو الإيديولوجيّ بين رأسيّ السّلطة..

(ذيل الكلب)

على أنّ هذا الاشتراك في الحكم والتّداخل في الصلاحيّات ما كان له أن يُرضي غرور شخصيّة سلطويّة سليلة المدرسة البورقيبيّة مثل الباجي قايد السّبسي ،لاسيّما وهو حينها مؤسّس الحزب الفائز في الانتخابات التشريعيّة ويملك حقّا دستوريّا في تشكيل الحكومة وتعيين رئيسها.. من هذا المنطلق دفع الحنين إلى الاستبداد والتغوّل بالبجبوج إلى أن يجثم بكلكله على الحياة السياسيّة في تونس ويتجاوز صلاحيّاته ويتصرّف بعقليّة (الأب الرّوحيّ للتونسيّين جميعهم) ـ شعبا وحكومة ومعارضة وموالاة ـ لا بوصفه أحد طرفيّ السّلطة التنفيذيّة مهمّشا رئيس وزرائه الحبيب الصّيد متدخّلا في صلاحيّاته ملغيا له متسلّقا على زلاّته وأخطائه.. فإذا أضفنا إلى هذه ال... شطحات الشّيخ راشد الغنّوشي وصولاته وجولاته وتنسيقه المباشر مع رئيس الدّولة نجد أنفسنا وقد عدنا القهقرى من النّظام البرلمانيّ المعدّل إلى النّظام الرّئاسيّ الصّرف مع بعض (البهارات المشيخيّة).. كما أنّ هذه الطبخة غير المستوية ـ عقليّة وممارسة ـ قد أفرزت تغوّلا مضادّا من نوع آخر تمثّل في استبداد رئيس الحكومة إمّا بتغليب المصالح الحزبيّة الضيّقة على المصلحة القطريّة العامّة (حمّادي الجبالي ـ علي العريّض) أو ـ وهذا الأخطر ـ بتغليب مصالح الكافر المستعمر على مصلحة تونس والتونسيّين العليا بما يعرّض سيادتهم وسلطانهم وأمنهم وخيراتهم للخطر المحدق ،وما جرائم المهدي جمعة ويوسف الشّاهد وإلياس الفخفاخ في حقّ البلاد ـ أرضا وبشرا وعقيدة ومقدّرات ـ عنّا ببعيدين.. عن هذا التّوظيف الاستعماريّ للنّظام البرلماني سنتحدّث في الجزء الثّاني من هذه المقالة بإذن الله..

كيف يكون التصدي للسيسي؟! وهل هو سبب أزمات مصر؟!

أ.سعيد فيصل

في إطار حرف الشعوب عن تغيير النظام تغييرا جذريا والاكتفاء بتغيير رأس النظام، قالت الجزيرة مباشر الخميس 23/7/2020م، إن حملة شعبية معارضة في مصر دعت قادة وضباط الجيش المصري بالتحرك ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي للدفاع عن نهر النيل إثر إعلان إثيوبيا اكتمال المرحلة الأولى من ملء سد النهضة. وكتبت حملة «باطل» على حسابها على مواقع التواصل: «رسالتنا إلى قادة وضباط مصر.. بعدما ضاع النيل.. تحركوا قبل أن تضيع مصر».

النظام المصري ليس السيسي كما لم يكن مبارك من قبل، وبخلع السيسي لا يتغير النظام كما لم يتغير النظام بخلع مبارك، فالسيسي ومن سبقوه في حكم مصر هم مجرد أدوات تنفذ سياسات أمريكا التي تملك بوصلة النظام منذ ثورة تموز/يوليو 1952م، ولا يتحرك النظام في أية قضية من القضايا المهمة والمصيرية منفردا عن سياسة أمريكا وما يخدم مصالحها، حتى لو أضر ذلك بمصالح مصر وأهلها ولو كان على جثثهم! فلا ريب عندنا أن لأمريكا مصلحة في إقامة سد النهضة ولو على سبيل إضعاف مصر استراتيجيا بالتحكم في منابع النيل التي تروي مصر وأهلها، وتفريط النظام في حقوق مصر في مياه النيل هو سير في الخط المرسوم له من سادته في البيت الأبيض حيث مركز التنبه الفعلي لحكام مصر وارتباطهم بسياسة أمريكا، فلو أرادت حربا زج بشبابه في أتونها الملتهب ومحارقها كما فعل عبد الناصر سابقا في اليمن وكما يلوح السيسي بالنسبة لليبيا، ولو أرادت سلاما فسيجعل من السلام خيارا استراتيجيا مقدسا كما فعل مبارك وعلى خطاه السيسي في قضية فلسطين.

فالعمالة في أصل النظام من حيث أدواته وفكرته الرأسمالية التي يحملها، وليس رأس النظام فقط، والحديث عن تغيير رأس النظام السيسي أو التصدي له وحده دون باقي النظام ودون فكرته هو عبث لا طائل منه ولن ينتج عنه أي تغيير، بل قد تكون عواقبه أسوأ، وقد رأينا ما حدث في مصر بعد خلع مبارك، وليبيا بعد القذافي، وتونس بعد بن علي، واليمن بعد صالح، كلها تغير فيها الرأس وبقي النظام وأفكاره تحكم وتتحكم، فالتركيز على رأس النظام هو محاولة خبيثة ليظل الصراع ومحاولات التغيير داخل إطار الرأسمالية ويحافظ على مكتسبات الغرب منها فتبقى حظائر سايكس بيكو التي تقسم الأمة وتمنع وحدتها، وتبقى الاتفاقيات الدولية وامتيازات الشركات الأجنبية والمعاهدات، وفوق هذا كله تبقى تبعية الغرب ويبقى نفوذه جاثما فوق صدورنا.

والملاحظ أن كل دعوة للتغيير في إطار العلمانية التي يحاول الغرب فرضها وفرض رموزها على الناس غير مقبولة ولا تلقى رواجا إلا بين قلة قليلة لا تستطيع إحداث فارق أو حشد جمهور مؤيد، وهذا ما لمسناه خلال السنوات الماضية والتي تلت ثورات الربيع العربي، بل لقد ثبت للجميع أن شعوب الأمة عامة ومصر خاصة تتجه نحو الإسلام الذي يعبر عنها وينسجم مع فطرتها، عبرت عن هذا حشود الناس في الميادين تنادي إسلامية لا علمانية وتنتخب أبناء الحركات الإسلامية ممن خدعتهم الأنظمة واستدرجتهم.

ولهذا نقول إن أي تغيير يجب أن يشمل النظام كله بأفكاره وعقيدته وقوانينه وتشريعاته مشمولا بأدواته ومنفذيه، وفي حالة مصر تحديدا يجب أن يشمل النظام الرأسمالي الحاكم كله بقوانينه وتشريعاته ومعاهداته وأدواته ومنفذيه من الحكام العملاء والمرتبطين بهم وبالغرب، بمعنى أنه يجب إسقاط النظام الذي يطبق على الناس ومن يطبقه عليهم معا، والحرص على ألا يتم استنساخ النظام مرة أخرى، وهذا لا يستطيع القيام به إلا من يملك مشروعا حضاريا بديلا قادرا على النهوض بمصر وبتفكير خارج إطار الرأسمالية وحدود سايكس بيكو، أي أنه مشروع حضاري عالمي صالح للنهوض بمصر والأمة وهو ما يقدمه حزب التحرير مشروع الأمة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة الذي تبحث عنه الجموع الثائرة من يومها الأول، وقد كنا شهودا على ذلك رأي العين، ورأينا على الشاشات شيخ اليمن الزنداني وهو يبشر جموع الثوار في ساحة التغيير بالخلافة القادمة وأنها ستكون على منهاج النبوة، وستظل هي مطلب الناس الذي يجمعهم ويخرجهم في طلبه، ولن يخروا لغيره، مهما شوهتها الأنظمة ومهما اتهمتها وحامليها بالإرهاب والتطرف، وقد رأينا كيف تفاعل الناس مع دعوات محمد علي للخروج، وفي المقابل نظرة تدمع العين لها طربا وفرحا لجموع المحتفلين بعودة آيا صوفيا مسجدا مرة أخرى، لافتات تعبر عن تعلق الأمة بدينها وترقبها لأي بارقة أمل تبشر بنصر جديد قادم، ولولا آلة القمع والقتل المشهرة في وجوه الناس وحالة الريبة التي يفرضها النظام في مصر لكان لكل حادث حديث ولرأينا جموع الناس تحتفل في قلب القاهرة بآيا صوفيا كأنه عيدهم.

خلاصة القول إنه لا تغيير بغير مشروع الإسلام الحضاري الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، هذا ما يجب أن يعرض على قادة وضباط الجيش المصري ليتصدوا به للسيسي ونظامه وداعميه وسادته في البيت الأبيض، وهو وحده الكفيل بالإطاحة بهم حقا وضمانة ألا يعودوا مرة أخرى، وإننا في حزب التحرير نضع ما نحمله بين يدي المخلصين في جيش الكنانة وندعوهم كما دعا مصعب بن عمير سادة الأنصار الذين نسأل الله أن يجددهم بالمخلصين في جيش الكنانة، إن ما نحمله مسطر على مواقعنا الرسمية وصفحاتنا على مواقع التواصل؛ يستطيع أن يصل إليها من أراد، وما نحمله من خير ليس حكرا علينا بل هو من ثقافة الإسلام وأفكاره وهو ملك للأمة، فمن أراده فليأخذه بحقه وليعلنها به خلافة على منهاج النبوة ونحن معه.

أيها المخلصون في جيش الكنانة: إنكم فرس الرهان وبكم وحدكم تتغير المعادلة وتنقلب الموازين، وما كان السيسي ليتجبر على أهل مصر لو لم يأمنكم ولولا حمايتكم له وصمتكم على جرائمه، فأنتم بهذا شركاء جرمه ولن ينفعكم ما يهبكم من رشى هي أقل من حقوقكم، والله سائلكم عن أمتكم ودينكم فجهزوا جوابكم، وإننا نذكركم بالله عودة قبل الممات وقبل فوات الأوان، ونسألكم به أن تنصروا دينكم وعقيدتكم وتنحازوا لأمتكم، ونقولها لكم كما قالها مصعب الخير: أو تسمعون منا وتنظرون فيما نحمله لكم وللأمة وتناقشونه معنا بكل نقاطه وتفصيلاته، فإن وجدتم خيرا قبلتموه وإن وجدتم شرا كف عنكم ما تكرهون وبيننا وبينكم الله والله خير شاهدا علينا وعليكم، نسألكم الله دينكم الذي تدينون وربكم الذي له تتوجهون بصلاتكم ودعائكم، أنصفوا دينكم وأعيدوا دولته التي تطبقه ليصبح واقعا عمليا متجسدا فيدخل الناس في دين الله أفواجا ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ألا إن نصر الله قريب.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ].

لماذا خسر علماء الزّيتونة معركتهم مع تيّار التّغريب العلماني؟ (1)

ياسين بن علي

لقد كتبت مقالات كثيرة تتحدّث عن الزّيتونة - قبيل الاستقلال وبعده - مبيّنا لدور هذه المؤسّسة العلمية الدينية في الحفاظ على الهويّة الإسلاميّة للمجتمع التّونسي. وقد حاولت في أغلب المقالات تسليط الضّوء على حقبة تاريخية معيّنة خاضت فيها الزّيتونة صراعا مريرا مع تيّار التّغريب والعلمنة، مؤكّدا على موقف علمائها الرافض لفكرة اللائكية والتّبعيّة الثّقافية للحضارة الغربيّة والمناصر للفكرة الإسلاميّة ولحكم الشّريعة. ولقد كان القصد من تلك المقالات إبراز الدّور الزّيتوني في مقاومة التّغريب ومكافحة العلمنة؛ وهو الدّور الذي لم تع عليه الأجيال الجديدة نظرا للتّشويه والتّزوير الذي مارسته السلطة الرسمية طمسا للتّراث الزّيتوني وقطعا مع الجذور الثّقافية الإسلاميّة لهذا البلد.

والحمد لله، فقد أسهمت - مع غيري من الباحثين ممن تطرّقوا إلى الموضوع ذاته - في إعادة الاعتبار للدور الزّيتوني التّاريخي في الدفاع عن الشّخصيّة الإسلاميّة لتونس، ووثّقت وأكّدت خوضها لصراع مع المضبوعين بالحضارة الغربية، ومقاومتها للائكية، ومكافحتها للنّزعة غير الإسلاميّة في السياسة والحكم وإدارة شؤون المجتمع، ومع ذلك، فعلينا أن نعترف بحقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها وهي هزيمة علماء الزّيتونة رحمهم الله في معركتهم ضدّ اللائكية وخسارتهم في صراعهم ضدّ التغريب.

ولهذا؛ فإنّ السّؤال الذي يجب أن يسأل الآن هو: لماذا فشل علماء الزّيتونة في التأثير في المسار السياسي للبلد؟ وما هي الأسباب والعوامل التي أدّت إلى هزيمتهم في معركتهم مع تيّار التّغريب العلماني ممّا أدّى إلى غلق جامع الزيتونة وإنهاء عمله كمؤسّسة تعليمية وتشريد العلماء وتهميش دورهم في المجتمع بل تغريب المجتمع وعلمنته؟

سنحاول هنا بيان بعض النّقاط المهمّة التي قد تفسّر لنا سبب هزيمتهم.

. الموقف من الحماية الفرنسية:

قبل أن يوقّع محمد الصادق باي (بتاريخ 12 ماي 1881م) معاهدة باردو التي تجعل تونس تحت الحماية الفرنسية، التقى بمستشاريه من علماء ووزراء وجنرالات طالبا رأيهم ومشورتهم، وقد ذكرت مصادر كثيرة أنّ غالبية المستشارين كانوا مع إمضاء المعاهدة، وبعضهم رفض ذلك ولكن باحتشام، ثم استسلم للأمر الواقع. أمّا الوحيد الذي جاهر بالرفض وتمسّك بموقفه، فهو رئيس بلدية تونس محمد العربي زروق رحمه الله تعالى (ت 1902م) الذي حثّ الباي على المقاومة قائلا: «الآن لم يبق وجه لتأخير ما اتفقنا عليه أمس، من انتقال سيدنا إلى تونس. وهنالك يتجمع حولك نحو من ستين ألف مقاتل من أمتك، ويقضي الله بيننا». أشار الباي بيده إلى العسكر المحاصر للقصر، فكان جواب العربي زروق: «من هنا تبدأ المعركة». فقال الباي: «أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم؟». فأجابه العربي زروق بكل ثقة وحزم: «يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس أمة كاملة». تشبّث العربي زروق رحمه الله بموقف صارم مبدئي، وفي المقابل فإنّ موقف بقية المستشارين ومنهم بعض العلماء كان ضعيفا؛ إذ برّروا للباي الإمضاء على المعاهدة بحجّة: «إذا كان الباي يعلم أنّه لا قوة ولا قدرة له على المقاومة.. فإنّ الشرع لا يرى مانعا من الاستسلام»(1).

وقال أرنلد هـ- قرين: «إنّ العلماء المسلمين بتونس عموما، لم يواجهوا الاحتلال الفرنسي بقوة السلاح، ما عدا بعض الزعماء الدينيين بالجنوب التونسي (وخاصة قابس)، وبالإضافة إلى هذا، كان عدد قليل من العلماء قد عبر عن عدائه لانتصاب الحماية الفرنسية، وذلك بتخليهم عن مناصبهم أو الهجرة إلى البلدان الإسلامية الأخرى. ومع هذا ففي نطاق امكانياتهم التاريخية لمعارضة السلطات السياسية، حاول العلماء التونسيون مقاومة الاصلاحات التي تعطي امتيازات لفرنسا. إنّ هذه الإصلاحات، على أية حال، قد طبّقت شيئا فشيئا، وهذا من شأنه إضعاف دور العلماء تدريجيا...» (2).

ويؤكّد هذا الأمر أيضا ألكسندر برودلي قائلا: إنّ المستشارين المذعورين «وافقوا الواحد تلو الآخر على توقيع الاتفاقيّة [أي اتفاقية الحماية]، وفقط رئيس المجلس البلدي [العربي زروق] رفضها قائلا: (إنّ الموت أهون عليه من قبول هذا العار)، وترجى الباي أن يثبت مهما كلّف الأمر»(3).

وكان من المستشارين العلماء الذين حضروا في مجلس الباي ووافقوا على إمضاء معاهدة الحماية: وزير القلم الشيخ محمد العزيز بوعتّور (ت1907م) جدّ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ورئيس القسم الثاني أو قسم الأحكام العدلية الشيخ يوسف جعيّط (ت1915م) والد الشيخ محمد العزيز جعيط، والشيخ مصطفى رضوان (ت1904م) رئيس كتّاب اللجنة (الكومسيون) المالية، والشيخ محمود بوخريص (ت1884م) كاهية وزير القلم، والشيخ البشير بن الخوجة (ت1911م) كاتب الجلسة.

ويؤكّد أرنلد هـ- قرين أنّ الشيخ مصطفى رضوان قد انضمّ إلى صفّ بقية المستشارين الذين ملأ قلبهم الرعب وشكّكوا في جدوى المقاومة(4).

وأمّا الشيخ الوزير بوعتّور فقد قال فيه علي المحجوبي: «وإثر التوقيع على معاهدة باردو لم يبد العزيز بوعتّور أية معارضة لفرنسا، وإبّان سنوات الاحتلال برهن عن خنوعه واستعداده التام لخدمة قوة الاحتلال لأنّه كان شديد الحرص على مصالحه الشخصية. فليس غريبا إذن أن يختاره كانبون وزيرا أكبرا لأوّل حكومة تشكّل بعد وفاة محمد الصادق وإن أصبحت مهام الوزارة شرفية لا غير. فقدّم في هذا المنصب أجلّ الخدمات للسلط الفرنسية لمدة تزيد عن خمس وعشرين سنة... وهذا ما يجعلنا نوقن بأنّه كان أكثر التونسيين مساهمة في تركيز وتوطيد نظام الحماية» (5). وقال عنه المؤرخ محمد بن الخوجة: «وكان مع ذلك صادق الولاء للحماية لعلمه أنّ من معانيها طاعة متبوعه المعظّم مع الإخلاص والرسوخ فيه لسدّته العليّة وللدولة الفرنساوية...»(6).

وأمّا الشيخ محمود بوخريص فقد لزم الصمت أثناء المحاورات في الجلسة، ولكنّه فيما بعد كان أوّل من أبدى موافقة على المعاهدة(7).

ويذكر الشيخ البشير بن الخوجة أنّ الباي أرسله إلى أخيه شيخ الإسلام أحمد بن الخوجة ليشرح له خطورة الموقف ويطلب رأيه الشرعي؛ فذهب ورجع بعد ساعة ليخبر الباي أنّ شيخ الإسلام [الحنفي] والباش مفتي [المالكي] وقاضيي تونس كلّفوه بأن يقول لسموّه: عليه أن يختار أهون الشّرين؛ وهذا يعني أنّه إذا كان الضرّر المترتّب عن رفض الإمضاء على المعاهدة أشدّ من الضرر المترتّب عن الموافقة عليها، فعلى سموّه أن لا يتردّد في قبول الوضع الجديد. وهذه الفتوى بدّدت شكوك الباي فأعلن للمجلس الاستشاري بأنّه يخشى العواقب الوخيمة؛ ولهذا قرّر الموافقة (8).

إذن موقف الزّيتونة العام والرسمي الذي مثّله جمع من العلماء المؤثّرين، ومنهم شيخ الإسلام الحنفي والباش مفتي المالكي، هو الخنوع لفرنسا وقبول معاهدة باردو مما مكّن من انتصاب الحماية الفرنسية على تونس. ويصف أرنلد هـ- قرين هذه الحالة قائلا بأسلوب تهكمي - مع الأسف -: «علاوة على امتناعهم عن الدعوة إلى الجهاد، فإنّ علماء تونس لم يقوموا بما تقتضيه القاعدة من المبادرة إلى التضحية بأنفسهم من أجل إبراز عداوتهم للوجود الفرنسي». (9)

وتذكر بعض المصادر أنّ شيخ الإسلام أحمد (أو حميدة) بن الخوجة (ت1895م) كان من المعارضين للاتفاقية، ومثاله ما «ما نشرته صحيفة «وقت» التركية بتاريخ 16 ماي 1881م من أنّ القنصل الفرنسي بتونس اشتكى إلى محمد الصادق باي والي تونس بأنّ مفتي البلاد أحمد بن الخوجة يشكّل تهديدًا خطيرا على أمن الجنود الفرنسيين لأنه رفض المعاهدة التي تمّت بقصر باردو بتاريخ 12 ماي، ويُعتقد أنّه عازم على تحريض الأهالي للثورة ضدّ الفرنسيّين، وبالتالي يتعين القبض عليه وحبسه. وبالفعل فقد تم القبض عليه وحبسه في بيته وتحذيره من الاختلاط بالناس وتخصيص حرّاس عند باب بيته يمنعونه من الخروج والتنقل ويُحصون عليه أنفاسه»(10). ويبدو أنّ هذا الخبر كان مجرّد دعاية قامت بها السلطات العثمانية لبيان رفض العلماء لمعاهدة الحماية الفرنسية ومحاولة بثّ الحماس في صفوف النّاس لمقاومتها؛ والدليل على ذلك أنّ الشيخ حميدة بلخوجة نفسه قد نفى هذا الأمر في مقابلة مع ألكسندر برودلي بمنزله حيث أكّد له «أنّه منذ أن بدأت الاضطرابات لم ينفك هو وأبناؤه وأشقاؤه يعظون النّاس على الملإ وفي المجالس الخاصة بالصّبر والتجلّد وعدم المقاومة وطاعة الباي في جوامع العاصمة. وقد كتبوا رسائل في ذلك إلى أتباعهم من علماء القيروان والإيالة عامة. وقد سمع أنّ بعض الأخبار في أوروبا تعلن أنّه تمّت الدعوة للجهاد وأنّ مؤامرة ثورية قد تمّ كشفها في مسجد العاصمة الرئيس. وهذا لا أساس له من الصحة. وأنّه أخبر النّاس بأنّهم في حالة ضعف وغير قادرين على مقاومة الغزاة. وأنّهم إذا أرادوا كسب عطف أوروبا فلن يكون ذلك إلّا بالصبر...» (11).

وتذكر بعض المصادر أيضا أنّ بعض العلماء رفض المعاهدة ودعا إلى المقاومة والجهاد ضدّ المستعمر الفرنسي؛ ومنهم القاضي بقابس عبد العزيز ين يحي وباش مفتي قابس علي الحبيب الذي كان لمعارضتهما الدور الكبير في انتفاضة الجنوب ضدّ سلطة الباي وفرنسا. كما تخلى بعض العلماء الآخرين عن مناصبهم الدينية أو الإدارية بعد الاحتلال(12). واختار علماء آخرون دار الهجرة لمقاومة المستعمر من خارج البلاد، ومنهم الشيخ صالح الشريف والشيخ إسماعيل الصفايحي والشيخ محمد بيرم الخامس والشيخ محمد المكي بن عزوز والشيخ محمد الخضر حسين. وتزعّم الشيخ محمد بن عثمان السنوسي (ت1900م) حركة أعيان العاصمة سنة 1885م التي قدّمت عريضة احتجاج لدى الباي. «وكانت للشيخ محمد بن محمود العبيدي - العدل والمدرس بجامع الزيتونة – الجرأة على تنظيم وقيادة مظاهرة كبيرة في سبتمبر 1914 ... وقد كلّفه ذلك قضاء بقية حياته في السجن»(13).

ومع ذلك، فعلينا أن نعترف بأنّ مقاومة علماء الزّيتونة للحماية في بداية عهدها لم تكن مؤثرة. وبيان هذا في الحلقة القادمة بإذن الله تعالى...

---

(1) ينظر: الحركة الوطنية التونسية، الطاهر عبد الله، ص26
(2) العلماء التونسيون وانتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1892-1881، تعريب: ع. التميمي، المجلة التاريخية المغاربية، عدد1 جانفي1974، ص74
(3) ينظر:
The last punic war: Tunis, past and present, A. M. Broadley, vol.1 p.317
(4) ينظر:
Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case, Arnold H. Green, International Journal of Middle East Studies Vol. 7, No. 2 (Apr., 1976), p. 232
(5) انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ص105
(6) صفحات من تاريخ تونس، ص135
(7) ينظر:
Tout ce qu'il faut savoir sur la signature du traité du Bardo 1881 : Un témoignage inédit du Cheikh Béchir Belkhodja. Par Slim Gad-houmi « Réalités » (Tunis), N° 1094 du 14 décembre 2006; http://www.tunisnews.net/2016-05-22-12-23-05/item/462-
(8) ينظر السابق
(9) ينظر:
Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case, Arnold H. Green, International Journal of Middle East Studies Vol. 7, No. 2 (Apr., 1976), p. 232
(10) عن مقال: إسطنبول تحتفي بعلماء تونس، د. مصطفى الستيتي، ترك برس، نشر بتاريخ 06 نوفمبر 2019
https://www.turkpress.co/node/66105
(11) ينظر:
The last punic war: Tunis, past and present, A. M. Broadley, vol.1 p.306
(12) ينظر:
Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case, Arnold H. Green, International Journal of Middle East Studies Vol. 7, No. 2 (Apr., 1976), p. 232
(13) نقلا عن: البناء الوطني وتحديات الاستقلال، حفيظ طبّابي، ص97

بعد تركيا ومصر والأردن
الامارات تطبع مع «كيان يهود».. الخيانة من مأتاها لا تستغرب

حسن نوير

في الامارات وصفوه بسلام الشجعان, والرئيس الأمريكي «ترامب» قال عنه «أعظم انجاز بعد اتفاقية «كامب ديفد « وآخرون قالوا هو اتفاق تاريخي, أما الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» فقد عبر عن ابتهاجه بالاتفاق الحاصل بين الامارات و»كيان يهود» وكتب في تغريدة عبر حسابه على تويتر «..أثمن جهود القائمين على هذا الاتفاق من أجل تحقيق الازدهار والاستقرار لمنطقتنا..»

اذن ما اتفق عليه ولي عهد أبوظبي «محمد بن زايد» ورئيس حكومة «كيان يهود» ناتنياهو في نظر الخونة اتفاق تاريخي ومجلبة للازدهار والاستقرار للمسلمين في الشرق الأوسط, بل لكافة مسلمي العالم. وكأن التي جرت من قبل جلبت لهم -وخاصة مسلمي فلسطين الخير العميم- كاتفاقية «كامب ديفد» ومن بعدها «اتفاقية وادي عربة» ومن بعدها «اتفاقية أوسلو» وغيرها من الاتفاقيات مع «كيان يهود» التي كتبت بمداد الغدر والخيانة ووقعها حكام مردوا على الانبطاح والاستكانة للعدو والركون اليه، ليحصل على ما ليس من حقه وعلى مالا يحق لهم التفريط فيه لكنهم فعلوا لأنهم ليسوا بالخليفة عبد الحميد الثاني الذي رفض أموالا طائلة مقابل منحه لليهود مجرد قطعة أرض بالقدس يقيمون عليها جامعة فما بالك بفلسطين كلها التي بدأ التنازل عنها لفائدة «كيان يهود» الغاصب منذ توقيع اتفاقية «كامب ديفد» ففي سنة 1978 اعترفت مصر ب «دولة» كيان يهود وكانت الاراضي المحتلة تسمى بأرض 48 وبعدها جاء اعتراف منظمة تحرير فلسطين بهذا الورم السرطاني كدولة سنة 1993 ثم كانت اتفاقية وادي عربة التي بمقتضاها اعترفت الأردن ب «كيان يهود» وتحولت المطالبة بإقامة ما يسمى بدولة فلسطين على أراضي 48 إلى الاكتفاء بإقامتها على ما يعرف بأراضي 67 ورئيس السلطة الفلسطينية – بصلاحيات رئيس بلدية- «محمود عباس» وزمرته على أتم الاستعداد للتنازل أكثر فأكثر المهم يطلقون عليه لقب رئيس دولة ولو على شبر من أرض فلسطين تماما كما كان حال «ياسر عرفات» الذي بتوقيعه لاتفاقية أوسلو مهد طريق الخيانة للبقية إلى حد الوصل لما بات يعرف بصفقة القرن والتي من مخرجاتها الاتفاق الأخير بين ولي عهد أبو ظبي و» كيان يهود» برعاية عدوة الأمة الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية.

الحصاد المخزي

هناك قاسم مشترك وحيد بين جميع الاتفاقيات المبرمة مع « كيان يهود» هو ضمان أمنه وسلمته والاعتراف به ككيان طبيعي وليس كورم خبيث زرعة غصبا في جسد الأمة ويجب اجتثاثه بشكل جذري وكلي. فمن أهم ما نصت عليه اتفاقية «كامب ديفد» هو أن يقر الطرفان مصر و»كيان يهود» ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها. ويتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما -وهذا ما حاصل اليوم- ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية. أما اتفاقية أوسلو فأهم ما جاء فيها هو أن تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية كل أشكال الكفاح ضد «كيان يهود» وتعتبر كل مناهضة له عملا ارهابيا كما تعترف المنظمة ب» كيان يهود» على 78 بالمائة من اراضي فلسطين أي كل فلسطين ما عدا الضفة الغربية وغزة والشيء نفسه ورد في اتفاقية وادي عربة بين هذا الوباء والاردن وهو الاعتراف ب»كيان يهود» وتكون العلاقات مبنية على حسن الجوار والتعاون لضمان أمن دائم. كما يجب الاعتراف بالحدود الدولية الدائمة والامنة والمعترف بها دوليا بين الأردن وكيان يهود دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري اليهودي عام1967 وهذا عكس ما تطمع فيه ما يسمى بالسلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس.

كما تنص اتفاقية وادي عربة على أن يقوم الطرفان بالعمل معا على تعزيز حوار الأديان, بين الاسلام واليهودية والنصرانية تحت فرية أنها ديانات سماوية, أما ما اتفق عليه محمد بن زايد وترامب ونتنياهو على خارطة طريق لتعاون مشترك من أجل إقامة العلاقات الثنائية المتفق عليها سابقا, وبموجب هذا الاتفاق سيتبادل الطرفان السفراء والتعاون في مجالات عدة أهمها الامن والتعليم والصحة كما ستستثمر الامارات مبالغ ضخمة في كيان يهود ومن ثمة تنعش اقتصاده وتنقذه من الانهيار, هذا وقد بشرنا عراب هذا الاتفاق بإمكانية صلاة المسلمين بالمسجد الأقصى شريطة أن يتم التنقل إلى القدس انطلاقا من الامارات، في انتظار أن تطبع دويلة مارقة اخرى مع «كيان يهود» وهذا ما سيحصل قريبا, فالبحرين هنأت الامارات بهذا الانجاز الذي من بركاته تعليق كيان يهود إجراءات ضم أراضي الضفة التي أكد «نتنياهو» على استحالة التخلي عنها فهو لحفظ ماء وجه صديقه «محمد بن زايد» أجّل ضم أراضي الضفة الغربية إلى حين انتهاء انتشاء هذا الاخير بنصره المؤزر الذي لم يسبقه اليه إلّا الخونة أنور السادات والملك حسين وياسر عرفات وينافسهم اليوم أردغان الذي يتعامل مع «كيان يهود» كحليف استراتيجي هام ولا يعاديه إلا في خطبه المضللة.

أزمة المعلمين في الأردن
أزمة نظام

بقلم: الأستاذ عمر محمد الفاروق

تتدحرج أزمة نقابة المعلمين في الأردن ككرة ثلج تكبر كل يوم بعد إقدام أجهزة النظام على اعتقال نائب نقيب المعلمين وأعضاء مجلس النقابة، ودخولهم في إضراب مفتوح عن الطعام؛ بسبب اعتقالهم وإغلاق مقرات فروع النقابة في المحافظات المختلفة، وكف يد أعضاء مجلس النقابة وأعضاء الهيئة المركزية وهيئات الفروع وإداراتها، ووقف النقابة عن العمل وإغلاق مقراتها لمدة سنتين، حيث قامت مجموعة من الوقفات الاحتجاجية في جميع المحافظات على هذه الإجراءات، وما زال التصعيد مستمراً.

واللافت في أزمة نقابة المعلمين هو حالة التأييد الشعبي الواسع لها وفي مراكز اعتاد النظام اعتبارها خزان دعم بشري له كمحافظة المفرق وإربد، حيث بلغت أعداد المشاركين في احتجاجات المعلمين أرقاماً تجاوزت كل التوقعات، رغم أن مطالب المعلمين مهنية بحتة ولا تمس شرائح المجتمع الأخرى، حيث اعتبر كثير من فئات المجتمع في الأردن أن التصرفات القمعية للنظام وأجهزته بحق مربي الأجيال المعلمين ونقابتهم، وفي هذا التوقيت بالذات، بأنها تصرفات تدل على قصر نظر سياسي، وخدمة للغرب المستعمر بأن يهان مربو الأجيال بهذه الطريقة...

أما قصر النظر السياسي فيتمثل في تحطيم جسم نقابي وازن ومؤثر في المجتمع كنقابة المعلمين؛ وخاصة في ظروف تتعرض فيه البلد لهجمة شرسة يقصد منها إركاع القوى الحية فيها لمخططات صفقة القرن وتوابعها، والأصل في أي نظام حقيقي يمتلك قراره ويحرص على سلامة أمنه وأرضه، أن يعمل على تقوية جبهته الداخلية وتحصينها لمواجهة الأخطار المحدقة، لا أن يضعفها ويفتعل المعارك الجانبية التي تدخل المجتمع في دوامة من الرفض والتأييد لطرف على آخر، ولا أن يسعى لتحطيم القوى الفاعلة في المجتمع ليكون لقمة سائغة في وجه المتآمرين والخونة فتضيع البلاد ويستأسد فيها العملاء! والحقيقة أن النظام في الأردن يقصد إضعاف كل صوت يمكن أن يحاسبه على جرائمه وخاصة أنه من أكثر الأنظمة العربية التي بادرت لتحطيم التعليم وإفراغه من محتواه الإسلامي وتغييبه قلباً وقالباً، وما تغيير المناهج وعلمنتها ومحاولة خصخصة التعليم من خلال أكاديميات تشرف عليها حاشية النظام سوى رأس الجبل، وما المنح التي تتدفق على جيوب الفاسدين بحجة تطوير التعليم والنهوض به سوى دليل بسيط على مستوى الإجرام الذي لحق بمنظومة التعليم في الأردن.

والنظام الأردني حاله كحال باقي الأنظمة العميلة في البلاد الإسلامية التي شعرت بعد خفوت شعلة الاحتجاجات ومطالبات الناس بسقوط الأنظمة، سارعت لاستغلال هذه الحالة لتصفية حسابها مع القوى الحية في المجتمع وإسكات صوتها وخاصة المعلمين الذي قاوموا وبشكل ملموس تغريب التعليم وعلمنته، فجاء الظرف ملائماً لهذا النظام مع جائحة كورونا وقانون الدفاع الذي سلطه على رقاب الناس ليقمع كل صوت مخلص يحاسبه على إجرامه، ولا شك أن من يتابع الشأن السياسي في الأردن يدرك الضوء الأخضر الخارجي الذي سمح للنظام باعتقال ومضايقة كل من يحاسبه أو ينتقده في الآونة الأخيرة، وما التسهيلات المالية التي تتدفق على النظام من كل جهة إلا دليل على الرضا الذي يتمتع به عند دوائر الاستعمار الخارجية، وما كان هذا النظام ليتجرأ على هذه الخطوة من تعليق عمل نقابة المعلمين لعامين واعتقال أعضاء المجلس لولا هذا الضوء الخارجي.

يتعمد النظام الأردني في أزمته مع نقابة المعلمين تحطيم هيبة المعلم وإهانته خدمة للمستعمر وذلك من خلال الصورة الإعلامية التي يقدمها؛ في طريقة الاعتقال وأسلوبه، وإهانة المعلمين وأعضاء فروع النقابة بإخراجهم من فروع نقابتهم بالقوة والإكراه، وضرب المعلمين في احتجاجاتهم السلمية... فبئس النظام نظام يسمح لأجهزته بإهانة واعتقال من ربى وعلم، وبئس النظام نظام يسقط القدوة في عيون الناس ويعاملهم كقطاع طرق أو مختلسين، خدمة لمن يريد ضرب القدوة في مجتمعاتنا!

وملاحظة أخرى يجب أن لا تغيب عن المتابع لشأن الأردن أن هذا النظام ورأسه هو من يسعى لتصعيد الأمور واصطناع مواجهات بين المعلمين والأجهزة الأمنية، وكان هذا واضحا وملموسا خاصة في الكرك، بالإضافة للتجييش الإعلامي وشيطنة النقابة والعمل الحثيث لإنهاء وجودها كثقل بشري يمكن أن تقف أو تتحرك ضده أو ضد مخططاته على الأقل.

إن أزمة نقابة المعلمين ليست نزاعا بين نقابة وحكومة على قضايا قانونية أو جزائية، بل الأمر أعمق من ذلك وأخطر؛ فهي عملية إرهاب ممنهج لكل صوت يخرج عن مسارهم ومخططاتهم التي يتبعون فيها المستعمر، وعملية ممنهجة لضرب القدوات في مجتمعاتنا ليسهل عليهم فرض أجنداتهم المشبوهة في تغريب المجتمع، وهم مستعدون لفعل أي أمر حفاظاً على كراسيهم المعوجة قوائمها، وعليه فالواجب على المخلصين في الأردن الوقوف في وجه هذا النظام والأخذ على يده وكفها عن الإساءة وملاحقة المخلصين في المجتمع، فلا تجعلوهم يتمادون في ظلمهم وقهرهم لأبنائكم، فأنتم شهدتم ما جره عليكم ارتباط هذا النظام بدول الغرب الاستعمارية وأدواتها من صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما، من ضنك عيش اقتصادي وسياسي، فلا تسلموا خيرة أبنائكم المعلمين وغيرهم من المخلصين في هذا البلد للنظام وأجهزته، يمارس عليهم القهر الاعتقال والإذلال خدمة ليهود ومشاريع الغرب الاستعمارية، وإننا لنسأل الله أن يعز هذه الأمة بخلافة راشدة على منهاج النبوة تسخّر جهود هؤلاء المخلصين في خدمة دينهم وأمتهم، [وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً].

بيان صحفي

الأرض المباركة على موعد مع التحرير
وتطبيع الإمارات صفحة سوداء تُضاف إلى صحائف الحكام الخونة

اتفقت الإمارات العربية المتحدة وكيان يهود على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، وذلك بحسب بيان مشترك أصدره رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وقال بن زايد إنه تم الاتفاق في اتصال مع ترامب ونتنياهو على خارطة طريق لتعاون مشترك، من أجل إقامة العلاقات الثنائية المتفق عليها، وبموجب الاتفاق سيتبادل البلدان السفراء والتعاون في مختلف المجالات، ومن بينها الأمن والتعليم والصحة. ووصف رئيس وزراء كيان يهود الاتفاق بالتاريخي، وقال بأن الإمارات ستستثمر مبالغ كبيرة في كيان يهود، وأكد أن الاتفاق لا يلغي مخطط الضم، وأنه ملتزم بتنفيذه بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية فقط، وأن سياسة كيانه تجاه الضفة لن تتغير.

تأتي هذه الاتفاقية الخيانية الجديدة لتجسد حال الحكام الذين تسلطوا على رقاب الأمة الإسلامية، فحكام الإمارات كغيرهم من حكام المسلمين، مجرد أدوات رخيصة بأيدي أعداء الأمة الإسلامية ينفذون ما يأمرونهم به دون تردد أو خجل؛ فعبرَ اتصال هاتفي يدخل حكام الإمارات رسميا إلى نادي المطبعين علنا مع كيان يهود وينضمون بلا خجل إلى زمرة المعترفين بكيان يهود على جُلّ الأرض المباركة، ويطبعون العلاقات معه بكل وقاحة وصلافة، وكأن كيان يهود لا يحتل أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى النبي ﷺ.

إن حكام الإمارات الأذلاء لم يتمكنوا من حفظ ماء وجوههم لساعات، فقد أراقه حليفهم الجديد رئيس وزراء كيان يهود عندما أعلن أنه ملتزم بمسألة الضم وأنه لن يتخلى عنها وبأنها لا تزال على جدول أعمال حكومته، وبهذا الإعلان يُسقط كيان يهود سريعا ذريعة حكام الإمارات الواهية والتي تمثلت بمقولة التطبيع مقابل تعليق الضم وبسط السيادة على الضفة! وهذا مصير كل خائن لدينه؛ خزي في الدنيا ولعذاب الآخرة أشد وأخزى.

إن حكام المسلمين سواء في الخيانة؛ من طبّع علنا وأقام العلاقات ومن ينادي بحل الدولتين والشرعية الدولية والقرارات الأممية كأساس لحل قضية الأرض المباركة، فحل الدولتين الذي ينادي به الحكام والسلطة الفلسطينية أو المبادرة العربية الخيانية أو القرارات الأممية تقود للنتيجة ذاتها من خيانة وتفريط وتنازل عن جل الأرض المباركة مقابل دويلة هزيلة وظيفتها حماية كيان يهود والتنكيل بأهل فلسطين والتضييق عليهم لتهجيرهم طوعا أو تطويعهم ثقافيا لكي لا يشكلوا عائقا أمام كيان يهود ومستقبله في عيش آمن على الأرض المباركة كهدف لكافة الحلول الاستعمارية.

إن الحكام الأقنان الذين قبلوا بهذه الجريمة أو أولئك الذين عارضوها معارضة شكلية عبر وسائل الاعلام ووصفوها بالخيانة هم جميعا متفقون على الخيانة، متفقون على الاعتراف بشرعية كيان يهود ويتعاونون وينسقون معه بالسر تارة وفي العلن تارة أخرى؛ فالمبادرة العربية طرحت التطبيع العلني الكامل مقابل دويلة هزيلة على بعض البعض من فلسطين، ومعارضتهم هذه شبيهة بمعارضتهم للسادات الذي وقع اتفاقية كامب ديفيد، حيث وصفوا تلك الاتفاقية حينها بالخيانة ثم ما لبثوا إلا يسيرا حتى بات السلام مع المحتل على حدود 67 مطلبا للسلطة والحكام وصار العمل على تحقيقه نضالا وتمسكا بالثوابت! فأصبحوا أكثر خيانة من السادات.

إن حكام الإمارات كسائر حكام المسلمين لا يمثلون إلا أنفسهم التي باعوها للشيطان عبر عمالتهم للمستعمرين الغربيين، والأمة منهم براء، فالأمة التي يسكنها القرآن وسورة الإسراء لا ترى إلا تحرير فلسطين حلا لقضية الأرض المباركة، حلا شرعيا عاشته في حطين عندما كنس البطل صلاح الدين الصليبيين، وستعيشه واقعا عندما تنتفض جيوش الأمة وتزمجر من جديد لترفع راية الإسلام على أسوار القدس وربوع الأرض المباركة وتقتلع كيان يهود للأبد.

إن قضية الأرض المباركة هي قضية أمة عظيمة عريقة خرجت منتصرة في أعظم حروب الأرض، فهزمت الصليبيين في حطين وكسرت المغول في عين جالوت، وستنهض من جديد لتنتصر وتستعيد الأرض المباركة وكل البلاد، ولن تبقى الأرض المباركة ورقة انتخابية بيد ترامب أو غيره يحقق عبرها إنجازات سياسية واهية بإيعازه لحكام الإمارات بإقامة علاقات مع كيان يهود، إنها قضية أمة تسعى لاستعادة سلطانها بإقامة الخلافة على منهاج النبوة التي ستنسي ترامب وأشياعه وساوس الشياطين، فتقتلع نفوذه وأذنابه الخونة من حكام المسلمين وتعيد الأرض المباركة لحضن الأمة الإسلامية.

وهذه الخيانات العلنية وما وصلت إليه قضية فلسطين، لا ردَّ عليها إلا بتحرك جيوش الأمة الإسلامية وقادة جندها وضباطها لتحرير الأرض المباركة واقتلاع كيان يهود والحكام الخونة المتآمرين على الأمة وقضاياها، فلا تحرير للمسرى ولا نهضة للأمة في ظل حكام يأتمرون بأوامر أعداء الأمة وينفذونها بتفان وإخلاص ويروجون لها وكأنهم أعضاء في حملة ترامب الانتخابية.

وحري بالأمة ألّا تسكت بل هي مطالبة بالتحرك لتنهي هذه الحقبة الاستثنائية من حياة المسلمين وتزيل الغمة لتشرق شمس الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، خلافة لا تبقي ولا تذر لترامب وأقنانه من الحكام.

﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في الأرض المباركة فلسطين

نتنياهو يعترف بعجزه عن ضم الضفة الغربية بسبب ترامب

أحمد الخطواني

الخبر:

في مُقابلةٍ خاصةٍ مع القناة 20 اليهودية أجريت مساء الاثنين الماضي في العاشر من شهر أوت الجاري اعترف رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو صراحةً بعدم قدرة حكومته على ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى كيان يهود دون موافقة الإدارة الأمريكية فقال: "إنّه كان واضحاً أنّنا لن نتمكن من فرض سيادتنا على مناطق في يهودا والسامرة - الضفة الغربية - دون موافقة أمريكية، والرئيس الأمريكي ترامب مشغول حالياً في قضايا أخرى، ولو لم نكن بحاجة إلى الموافقة الأمريكية لكنت أقدمت على هذه الخطوة منذ فترة طويلة، ولكان رؤساء حكومة آخرون قد فعلوا ذلك".

التعليق:

إنّ هذا التصريح المُباشر لنتنياهو الذي يُعبّر فيه عن عجزه التام عن تنفيذ سياساته بسبب عدم أخذ الإذن من الإدارة الأمريكية، ليؤكد حقيقةً على أنّ كيان يهود في مجال السياسة الخارجية مُرتبط بشكلٍ وثيق بالسياسة الأمريكية، وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن الكيانات العربية التابعة لأمريكا.

وإنّ تبجّح نتنياهو وزعمه أنّ كيانه قوي جداً، ولا يحتاج إلى غيره في اتخاذ القرارات، وأنّه يمتلك القدرة على رسم سياساته بمفرده وبناء على مصالحه فقط ما هو إلا أكذوبة كبيرة.

ومن هذا المنطلق كان لا بد للمسلمين أنْ يدركوا حقيقة هشاشة كيان يهود، وأنّه مُتعلق بحبل أمريكا، وأنّه لولا أمريكا ودول الغرب المستعمر لما عاش كيان يهود هذا لحظةً واحدة، وأنّه مُجرد فقاعة مُتضخمة، وأنّ القضاء عليه مسألة في غاية السهولة لو وجدت إرادة القتال عند أي دولة من دول المسلمين.

إنّ أمريكا والدول المستعمرة الاخرى هي عدوتنا الحقيقية، لذلك كان لزاما على الأمّة أن تتحرّر أولاً من التبعية لها، وأن تتخلص من حكامها العملاء، لتتفرغ بعد ذلك للقضاء على كيان يهود بضربة واحدة.

فصراعنا بالدرجة الأولى هو مع الكافر المستعمر الذي زرع كيان يهود في قلب الأمة، ورأس أولوياتنا هو التخلص من عملائه وأذنابه وصعاليكه.

بيان صحفي

المواد المتفجرة في مرفأ بيروت
من كان يعلم بأمرها غير السلطة الفاسدة؟!

في خبر نشرته صحيفة نيويورك تايمز على موقعها في 2020/8/10م، أشارت إلى برقيةٍ دبلوماسيةٍ تحمل علامةً غير سرية، لكنها حساسة، صادرة عن سفارة الولايات المتحدة في لبنان يوم الجمعة، أي بعد انفجار الثلاثاء 2020/8/4م.

هذه البرقية المسربة، تتحدث عن أن مستشاراً أمنياً أمريكياً متعاقداً مع الجيش الأمريكي اكتشف المواد الكيميائية أثناء تفتيش السلامة. وأنه حذر قبل أربع سنوات على الأقل، من وجود مخبأ كبير للمواد الكيميائية القابلة للانفجار التي تم تخزينها في ميناء بيروت في ظروفٍ غير آمنة. وبحسب البرقية (أبلغ المستشار البحرية اللبنانية، بموجب عقد مع الجيش الأمريكي من 2013 إلى 2016...) وقالت البرقية: (إن المستشار نقل أنه أجرى عملية تفتيش على مرافق الميناء بشأن الإجراءات الأمنية، وأبلغ خلالها المسؤولين عن الميناء عن التخزين غير الآمن لنترات الأمونيوم).

بل الأكثر من ذلك، أن البرقية الدبلوماسية الحساسة المسربة، تسرد أسماء مسؤولين لبنانيين كانوا على دراية بنترات الأمونيوم.

كما أعربت البرقية عن (شكها في التفسير الأولي للحكومة اللبنانية حول سبب اشتعال نترات الأمونيوم: أن حريقاً اندلع في حظيرة مجاورة مليئة بالألعاب النارية ثم انتشر، مما تسبب في انفجار نترات الأمونيوم الأكثر تدميراً الذي دمر معظم بيروت)؛ بدلاً من ذلك، (تثير البرقية احتمال أن تكون ذخيرة مخزنة قد تكون خلقت القوة اللازمة لتفجير نترات الأمونيوم)، وفي الوقت نفسه تذكر البرقية (أن سبب الحريق الأولي لا يزال غير واضح - كما هو الحال فيما إذا كانت هناك ألعاب نارية أو ذخيرة أو أي شيء آخر مخزّن بجوار نترات الأمونيوم). يقول المسؤولون الأمريكيون الحاليون والسابقون الذين عملوا في الشرق الأوسط: إنه كان من المتوقع أن يقدم المقاول تقريراً بالنتائج إلى السفارة الأمريكية أو البنتاغون.

وعندما أبلغت صحيفة نيويورك تايمز بعض الدبلوماسيين عن محتويات البرقية، أعرب بعضهم عن دهشتهم وغضبهم من أنه إذا كان لدى الولايات المتحدة المعلومات، فإنه لم يتم مشاركتها مع أحد! وقال دبلوماسي غربي - تحطمت شقته خلال الانفجار - تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته بما يتفق مع البروتوكول الدبلوماسي: «إذا تأكد ذلك، فأقل ما يمكن قوله: إنه أمرٌ صادم للغاية».

إذن، ليست فقط السلطة الفاسدة الحاكمة هي التي تعلم، ولا المنتفعون من هذه المواد فقط، بل يعلم كذلك أسيادهم في السفارة وفي بلد السفارة، بوجود قنبلةٍ موقوتةٍ موضوعةٍ في العاصمة، ومع ذلك سكتت السلطة، وسكت المنتفع من هذه المواد، لأنهم رخيصون، فاسدون، ساقطون، يبيعون بل ويقتلون أهلهم لأجل أن يبقى البلد مزرعةً لمشاريعهم القذرة؛ ويسكت معهم أسيادهم، الذين حتى لم يبلغوا أبناء جلدتهم، لأنها لعبة السيطرة على البلد وأهله، حتى لو كان ثمن ذلك انفجاراً عصف بمعظم العاصمة، وقتل من قتل، بمن فيهم دبلوماسيون غربيون يعيشون في أماكن مشرفة على الانفجار، بينما يعيش أهل السفارة وطاقمها في مجمعٍ في عوكر بعيداً عن الانفجار.

إن مثل هذه الأخبار التي يتم تسريبها في مثل هذه الأوقات، إنما تكون لأغراض سياسية مشبوهة. ولا نراها سُربت الآن إلا لتخفيف الضغط عن حكومات أمريكا في لبنان، وكأن لسان حال البرقية يقول: ليست السلطة والحكومات وحدها من علمت، بل نحن كذلك علمنا، ونحن أمريكا وهذه سلطتنا وحكوماتنا! فماذا أنتم فاعلون أيها اللاعبون بعد الانفجار؟!

يا أهل لبنان: ها أنتم ترون أن من يزعمون حرصهم عليكم الآن، من أمريكا وغيرها، علموا بأمر المواد المتفجرة، كما علم الفاسدون في السلطة، ولم يحرك أحدهم ساكناً، فأنتم لستم في سلم الأولويات، ما دامت البلاد بأيديهم يحكمون قبضتهم عليها ويستثمرونها في مشاريعهم.

يا أهلنا في لبنان: إن ترامب وماكرون، وكل من لفّ لفهم من السياسيين الغربيين أو المحليين، لا يريدون تغييراً حقيقياً جذرياً في لبنان، فرغم خطاباتهم الشعبوية بالتغيير الجذري السياسي، فإنهم يلعقون كلامهم في نتائج مؤتمراتهم ليقول الفرنسي: تشكيل حكومة وحدة وطنية!! ويقول الأمريكي: تشكيل حكومة حيادية!! فممن سيكون مثل هذا التشكيل؟ أهو منكم أنتم؟! بالقطع لا، بل هو من الطبقة السياسية الفاسدة ذاتها وكبرائها، الذين برغم عمق مسؤوليتهم عما حصل، اجتمع بهم ماكرون دون استثناء، وعلى طاولة واحدة، حاضاً إياهم على العمل سوياً!! أليس هذا تلميحاً بل تصريحاً ببقائهم وشرعنة وجودهم؟!

يا أهلنا في لبنان: ألم يأن لكم أن تقتنعوا وتعوا أن هذه الطبقة السياسية الفاسدة الخربة، ليس لها مكانٌ بينكم، وأن مكانها الآن هو المحاكم والسجون، بعد اقتلاعها من جذورها بأيديكم وأيدي المخلصين، وإلقائها في واد سحيق؟!

يا أهلنا في لبنان: تكاثرت المحن والأزمات، فقوموا واعملوا عمل من هو مُعتبرٌ من هذه الكوارث المتلاحقة، وباءٌ وغلاءٌ ثم انفجارٌ بحجم بلد... وإلا فإنكم لا تدرون ما يكون من بعد هذا من نتاج ما فعل السفهاء منا.

﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية لبنان

بيان صحفي

أمهاتٌ تُقتل.. وأطفال تُيتّم.. وحكومات ذليلة خانعة

استشهدت امرأة فلسطينية شابة تبلغ من العمر 23 عاما برصاص قوات الإحتلال الصهيوني خلال مواجهات في مدينة جنين شمالي الضفة الغربية في الأرض المباركة)فلسطين(, بعد إصابتها فجراً برصاص اخترق منزل عائلتها...

يستمر كيان يهود بعنجهيته وظلمه وسفكه للدماء الزكية بلا ذنب ولا جريرة، وبدون حسيب ولا رقيب... وآخرها وليس أخيرها هذه الأم الشابة التي استيقظت فجراً لتحضر الحليب لأحد طفليها الصغيرين، والتي خافت عليهما من الغاز فذهبت لتغلق النافذة فأطلق عليها أحد الجنود اللئام النار وأصابها في الصدر بشكل مباشر، ولم يكتفوا بذلك بل منعوا سيارة الإسعاف من الوصول إليها لإسعافها.

ما هو الذنب أو الجرم الذي ارتكبته هذه المرأة؟! هي فقط أرادت حماية أطفالها، فكان جزاؤها القتل بدم بارد. كل هذا وغيره ولم نسمع صوتاً يستنكر ما حصل لا من سلطة دايتون ولا من غيرها... فسلطة دايتون مشغولة بالجباية لا الرعاية، فإجراءاتها تضيّق على الناس أكثر مما هم فيه من كرب، والأنظمة العميلة في بلاد المسلمين منغمسة في الذل والهوان؛ مما جعل كيان يهود يسرح ويمرح في الأرض المباركة (فلسطين) ويقتل أهلها ويدنس مقدساتها؛ فالأقصى ينتهك حرمته يوميا علوج كيان يهود وقطعان مستوطنيه، بينما هو يضع قيوداً مشددة على دخول المسلمين، وها هو يسير قدما في تهويد المسجد الإبراهيمي في الخليل، ويمنع أهله من دخوله، فلا أذان يُسمع ولا صلاة تُقام!!

وما ذنب طفليها، والكبير منهما ذو السنوات الثلاث ينادي عليها فلا تسمعه ولا تلبي نداءه؟! والرضيع لا يزال ينتظر الحليب؟! ولم نسمع أصواتاً من مدعي حقوق المرأة والطفل وحقوق الأسرة، ولم نشاهد وقفاتهم الاحتجاجية ضد هذا الإجرام، مثلما نجدهم في احتجاجاتهم ضد أحكام الإسلام بحجة حرية وحقوق المرأة والطفل.

ألا بئست الحقوق وبئست الحكومات وبئس الحكام، فأين أنتم يا جيوش المسلمين لتنتقموا لهذه الأم وغيرها من ضحايا يهود والحكومات الذليلة؟! ألم يئن الأوان كي تغلي الدماء في عروقكم لما يرتكب ضدنا من إجرام وما نعيش من ذل وهوان؟! تذكروا هذه الآية الكريمة: [وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ]، فقد وأدوا آمالها وأحلامها وفرحتها وأمانها، ولن يخفف عنهم إلا الإمام الذي يدافع عن مثل هذه الشهيدة وأطفالها. فالله نسأل أن يعجل بالخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

22 من ذي الحجة 1441هـ

الأربعاء, 12 آب/أغسطس 2020 م

أزمة الدواء في السودان سوء رعاية وراسمالية متحكمة

غادة عبد الجبار

أزمة الدواء في السودان قد وصلت مرحلة متأخرة بعد أن انعدمت أغلب الأصناف من رفوف الصيدليات خصوصاً الأدوية المنقذة للحياة.

وفي وقت سابق دفعت لجنة صيادلة السودان المركزية بمذكرة عاجلة إلى مجلس الوزراء تطالبه بضرورة التدخل لإيجاد حلول ناجعة من الدولة لضمان حق الناس في الحصول على دواء آمن وفعال بالسعر المناسب والمستطاع.

أزمة الدواء التي يعيشها السودان وصلت إلى حد تبادل الاتهامات بين وزارتي الصحة والمالية، كل منهما تتهم الأخرى بالتسبب في الأزمة.

وحسب خطاب مسرب كتبه وزير الصحة السابق أكرم التوم، موجه إلى وزير المالية، إبراهيم البدوي، اطلعت عليه سودان تربيون 14 جويلية 2020م فإن كارثة وشيكة الحدوث بسبب انعدام الأدوية المنقذة للحياة، لكن عجز المالية عن سداد فاتورة الدواء لعدة أشهر منذ ديسمبر 2019م وحتى الآن أوصل إلى انعدام العديد من أصناف الدواء في البلاد، بما في ذلك العديد من الأدوية المنقذة للحياة.

وبدأت ملامح أزمة الدواء منذ كانون الثاني/ يناير الماضي، عندما ألغى بنك السودان تخصيص 10٪ من حصيلة الصادرات غير النفطية، كانت توجه لاستيراد الدواء.

هذه الأزمة هي واحدة من المشاكل التي ظلت تؤرق مضاجع المرضى بالسودان، البعض كان يتوقع تحسن أوضاع قطاع الأدوية بسقوط النظام البائد، وسجن وزير الصحة لولاية الخرطوم السابق مأمون حميدة المتهم بإدارة مافيا الدواء لكن يبدو أن الانتظار ربما يطول حتى تنتهي المعاناة.

أزمة الدواء الراهنة بحسب مختصين تعود لوجود فساد ومافيا في إدارة الملف لذلك تتجدد باستمرار. ولا تتحرك من مكانها إلا وتُطل برأسها من جديد، وقد كشفت الجمعية السودانية لحماية المستهلك، عن وجود «مافيا» تدير قطاع الدواء تتسبب في تجدد أزمة الدواء بين الحين والآخر، وأكد أمين عام الجمعية د. ياسر ميرغني لـ(السوداني) أن «مافيا» الدواء هي التي تُحرك وزارة الصحة الاتحادية وتتحكم في قراراتها بشأن القطاع، مشيراً إلى أنها تسعى هذه الأيام مع وزير الصحة الاتحادي د. أكرم التوم قبل إقالته من منصبه وذلك في سعيهم لتعيين أفراد منهم في منصب الأمين العام للمجلس القومي للأدوية والسموم، لافتاً إلا أنه ما لم يبتعد منصب الأمين العام للمجلس عن مصالح وأطماع مافيا الأدوية لن ينصلح حال الدواء بالبلاد.

وزارة الصحة كانت قد أكدت في أكثر من منبر أن وفرة الدواء لا تتحقق إلا بسداد فواتير الشركات العالقة لدى البنوك التجارية، داعية الدولة للتدخل وحسم الأمر، خاصة وأن الشركات يقع عليها عبء توفير أكثر من 60٪ من حاجة سوق الدواء وهي شركات القطاع الخاص.

وبما أن البنوك تسعى إلى الربح في تعاملاتها وتمويلاتها، من دون النظر إلى نوع السلعة وحاجة الناس إليها والحكومة تساعد فقط الإمدادات الطبية التي تستورد أقل من نصف حاجة السوق، لذلك تحدث الأزمة عندما تعجز الشركات عن الإيفاء بالتزاماتها وتظهر الفجوة حتى وإن كانت الإمدادات وفرت ما عليها، وبهذه السهولة تتخلى الدولة عن صحة الناس للرأسمالية الجشعة التي لا يهمها إلا المال فإن لم يوجد فلا يعنيها كم مات من المرضى دون دواء!

وفي سيناريو يعكس «تخبط» سياسات الدولة في قطاع الدواء، قررت الحكومة في آذار/مارس الماضي إعادة العمل بتخصيص نسبة 10٪، قبل أن تُلغى مرة أخرى بقرار من رئيس الوزراء.

صناعة الدواء حسب قدرة المصانع على مواكبة تطورات الصناعة الدوائية ضعيفة إلى منعدمة، بالإضافة إلى سياسات التسعير، وفرض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة لإنتاج الدواء. قال مدير أحد المصانع «إن تكلفة صناعة شراب البنادول على سبيل المثال أعلى من سعر بيعه في السوق، مما جعلنا نوقف إنتاجه»، وكل هذه المشكلات هي نتاج النظام الرأسمالي.

أصحاب المصانع الدوائية في تصريح لموقع النيلين أكدوا أن صناعة الدواء في السودان تواجه تحديات كبيرة في الحصول على العملات الأجنبية لاستيراد مدخلات الإنتاج، وأثناء هذه المحاولات لاحتواء شحّ الأدوية، يعاني السودانيون في الحصول على الوصفات الطبية. وبات تداول منشورات وتغريدات تتعلق بالاستفسار عن الأدوية، أمراً متداولاً على منصات التواصل.

هكذا هو الحال إن سلم المريض من الابتزاز والاستغلال بسبب الغلاء الفاحش للدواء سيقع في مصيبة عدم فاعلية الدواء الذي يصنع بالاستفسار عن وصفاته على منصات التواصل فما مدى مصداقية هذه الوصفات ومن هو المسؤول عن الأدوية المغشوشة؟ وكيف تهدر صحة الناس بهكذا تلاعب؟

إن الإسلام نهى عن ممارسة المهن الطبية إلا من له علم، فقدْ جاءَ في الحديثِ المرفوع الذي رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه عنْ عُمَرَ بنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ»، وقدْ صَحَّحَ الحاكمُ إسناد هذا الحديث ووافقهُ الذهبيُّ.

أما «براءة الاختراع» فإنها في الواقع صارت إحدى أدوات الرأسمالية المستخدمة في ذبح الفقراء، وذلك في القطاع الأكثر حساسية والأهم بالنسبة لحياة البشر؛ إذ تخضع صناعة الأدوية كغيرها من الصناعات لمنطق الربح، والسيطرة المطلقة من شركات الأدوية العابرة للقارات، فتسعى هذه الشركات لتعظيم أرباحها بكل الوسائل الممكنة، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، فيما اختفت الاعتبارات الإنسانية تماماً من هذه الصناعة، التي تهدف في الأساس إلى الحفاظ على بقاء الإنسانية.

لن نكون مبالغين إذا قلنا إن قطاع الرعاية الصحية والأدوية تنافس بقوة تجارة السلاح والاتجار بالبشر والمخدرات؛ وذلك بسبب الأرباح الضخمة التي تحققها شركات هذا القطاع الذي يعد من أكثر القطاعات الاستثمارية أماناً ومقاومة للركود والتقلبات الاقتصادية، والسبب الوحيد هو أن الدولة تخلت عن واجب رعاية شؤون الرعية وأوكلته للرأسمالية.

صناعة الأدوية يجب أن تتولاها الدولة بنفسها وتشرف عليها، قال رسول الله ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وهذا نص عام على مسؤولية الدولة عن الصحة وتوفير الدواء والتطبيب لدخولهما في الرعاية الواجبة على الدولة، وهناك أدلة خاصة على الصحة والتطبيب: أخرج مسلم من طريق جابر قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ طَبِيباً فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقاً ثُمَّ كَوَاهُ عَلَيْهِ». وأخرج الحاكم في المستدرك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: «مَرِضْتُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ مَرَضاً شَدِيداً فَدَعَا لِي عُمَرُ طَبِيباً فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ أَمُصُّ النَّوَاةَ مِنْ شِدَّةِ الْحُمَيَّةِ».

إن دولة الخلافة القائمة قريباً بإذن الله لا وجود فيها للضرائب ولا الجمارك التي تغلي أسعار الدواء، كما ستلغي كل شرط من الشروط غير الشرعية ومنها براءة الاختراع، فعقد البيع الشرعي كما يعطي للمشتري حق الملكية يعطيه أيضاً حق التصرف بما يملك، وكل شرط مخالف لمقتضى عقد البيع باطل، فعنْ عائشةَ رضي الله عنها: «أَنَّ بَرِيرَةَ أَتَتْهَا وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ قَدْ كَاتَبَهَا أَهْلُهَا عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فَقَالَتْ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ عَدَدْتُهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَكَانَ الْوَلاءُ لِي. فَأَتَتْ أَهْلَهَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُمْ، وَأَبَوْا إِلا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلاءَ لَهُمْ، فَذَكَرَتْهُ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: افْعَلِي، فَفَعَلَتْ. فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُهُ أَوْثَقُ، وَالْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» متفقٌ عليه.

لا يزال أطفال اليمن هم الضحايا في الحرب الأنجلو أمريكية التي ابتليت بها البلاد

الخبر:

أفادت الأمم المتحدة أن الغارات الجوية التي شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات يوم الخميس 6 أوت في محافظة الجوف التي يسيطر عليها الحوثيون شمال اليمن قتلت 9 أطفال على الأقل. كما ذكرت وزارة الصحة فيما يتعلق بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون أنه إلى جانب الوفيات، أصيب 12 طفلاً وامرأة. وهذا هو الهجوم الثالث من نوعه للتحالف خلال الشهر الماضي وحده والذي أدى إلى وفيات كبيرة في صفوف الأطفال في البلاد. وقد أفادت الأمم المتحدة في 14 جويلية أن غارة جوية في محافظة حجة أسفرت عن مقتل 7 أطفال، بعضهم لا تزيد أعمارهم عن عامين، بينما أفاد عمال الإغاثة في اليوم التالي بوقوع ضربة جوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات أصابت احتفالا في الجوف قتل فيه ما لا يقل عن 10 مدنيين، بينهم 6 أطفال وامرأتان، في ختان المولود الجديد.

التعليق:

بلغ عدد القتلى من الأطفال الذين قتلوا في هذه الحرب بالوكالة بين أمريكا وبريطانيا على النفوذ السياسي في اليمن حوالي 3500 بحسب أرقام الأمم المتحدة. وهذا لا يشمل الأعداد التي لا حصر لها من المصابين جراء النزاع أو الذين ماتوا من الجوع والكوليرا وغيرها من الحالات التي كان من الممكن الوقاية منها والناتجة عن هذه الحرب التي استمرت خمس سنوات والتي خلقت أسوأ أزمة إنسانية في العالم كان الأطفال ضحاياها الأساسيين. حيث تحتاج 80٪ من البلاد الآن إلى مساعدات إنسانية. يُذكر أن طفلاً دون سن الخامسة في اليمن يموت كل 10 دقائق لأسباب يمكن الوقاية منها. وفي حزيران/يونيو من هذا العام، ذكرت اليونيسف أن 2.4 مليون طفل في البلاد على شفا المجاعة وأن 9.58 مليون طفل ليس لديهم ما يكفي من المياه الصالحة للشرب والنظافة والصرف الصحي، ما يعرضهم لخطر أكبر للوفاة من العدوى.

تلعب القوى الاستعمارية الغربية في العالم مثل رقعة الشطرنج، وتحرك قطعها، وتحرض على الحروب بين مختلف عملائها لتحقيق مكاسب سياسية ومالية، بغض النظر عن التكاليف البشرية؛ ما يعكس الطبيعة غير الواعية للسياسة الخارجية الاستعمارية الرأسمالية للدول الغربية. بالنسبة لأولئك الذين يدرسون هذا الصراع بما يتجاوز مظاهره السطحية، من الواضح أنه أكثر من مجرد حرب طائفية بالوكالة بين السعودية ودول الخليج الأخرى وإيران. لقد كانت مدفوعة برغبة الولايات المتحدة في الحصول على موطئ قدم سياسي في بلد كان في قبضة الحكم الاستعماري البريطاني والنفوذ لمدة 170 عاماً، بما في ذلك في عهد الدكتاتور علي عبد الله صالح المدعوم من بريطانيا. ولتحقيق هدفهم، دعم الأمريكيون عملاءهم من قيادة الحوثيين للوصول إلى السلطة في حكومة عبد ربه منصور هادي المدعومة من بريطانيا في صنعاء. ثم استخدموا نظامهم الدمية السعودي لتدمير البلاد، وتدمير المدارس والمستشفيات، وقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء في «عملية عاصفة الحزم» من أجل إيجاد الدعم والشرعية العامة لحكم الحوثيين بين سكان اليمن من خلال تقديمهم على أنهم الأبطال والمدافعون عن أرضهم ضد العدوان الأجنبي. كان هذا كله لإعادة تشكيل المشهد السياسي في اليمن لصالح أمريكا من خلال تأمين شريحة أكبر لعملائها في الحكم المستقبلي لهذه البلاد الاستراتيجية والمليئة بالموارد. في غضون ذلك، استخدم البريطانيون دميتهم الإقليمية، الإمارات للاحتفاظ بنفوذهم في البلاد، من خلال شن الحرب الحقيقية ضد الحوثيين، ومحاولة اقتلاع النفوذ الأمريكي في جنوب اليمن، عبر تقديم دعمها للوصول للسلطة في المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات في عدن.

وها نحن هنا، في حرب استعمارية بالوكالة مدفوعة بالجشع المستمر للحكومات الاستعمارية الغربية، وحيث يُنظر إلى وفاة الآلاف من أطفال اليمن على أنها مجرد أضرار جانبية مقبولة وثمن يستحق دفعه مقابل مكاسبهم السياسية! هذه الحكومات لم تسع فقط إلى تأمين ميزة سياسية من إراقة دماء المسلمين ولكنها جنت الملايين من تجارة الأسلحة للأطراف المتحاربة. وها نحن في صراع تقبل فيه الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية وحركة الحوثيين أن تستخدم بيادق لقتال إخوانهم المسلمين خدمة للمصالح الأنجلو أمريكية، رغم أن الله سبحانه وتعالى يقول: [وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً]، ويقول الرسول ﷺ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ». إنه صراع لا يؤدي فيه أي حل مزعوم توسطت فيه الأمم المتحدة إلى إزالة اضطهاد وبؤس مسلمي اليمن، فقد أثبتت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أنها بعيدة كل البعد عن كونها وسيطاً محايداً في الحروب، بل خدمت دائماً كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية ولتأمين المصالح الأمريكية عالمياً. نرى على سبيل المثال، كيف أزالت الأمم المتحدة الشهر الماضي التحالف الذي تقوده السعودية من قائمتها السوداء للدول التي قتلت وآذت الأطفال في النزاع. هذا على الرغم من حقيقة أن عمليات التحالف، وفقاً لتقريرها الخاص، قتلت أو أصابت 222 طفلاً في اليمن في عام 2019 وحده، وآلاف الأطفال طوال مدة الحرب.

وهكذا يستمر حمام دماء أطفال اليمن حتى تنقطع يد الاستعمار عن هذه البلاد، وحتى تُقتلع الأنظمة والحركات والقيادات التي تخدم مصالح القوى الاستعمارية في المنطقة ويُستبدل بها نظام مستقل وقيادة مستقلة. نظام يخدم بصدق المصالح ويحمي حقوق الجميع تحت حكمه - السنة والشيعة على حد سواء - إلى جانب تجسيد الحلول السليمة لجميع المشاكل الإنسانية. فهل يمكن لمثل هذا النظام أن يأتي من أي مصدر آخر غير رب العالمين الله سبحانه وتعالى؟ لذلك فإننا ندعو مسلمي اليمن إلى النظر إلى ما وراء الألعاب السياسية الاستعمارية التي تمزق بلادهم وتجعلها مقبرة لأبنائهم. وندعوكم جميعا لتقديم دعمكم للتعجيل بقيام الخلافة على منهاج النبوة والتي يمكنها وحدها إنهاء كابوسكم المستمر.

د. نسرين نواز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

هل قناة السويس في مأزق، أم يمكن تجاوز الأزمة الحالية؟

حامد عبد العزيز

مؤخرا أعلنت 3 من الخطوط الملاحية في العالم عن تحويل مسار بعض سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح بديلا عن الملاحة في قناة السويس. الخطوط الثلاثة، وهي تحالف msc وميرسك وخط cmi، تمثل حسب الأرقام 26٪ من مجموع حجم التجارة العابرة بالقناة. وهي خطوة تأتي بعد وقت قصير من إعلان خط سي جي إم، وسي إم إي الفرنسي إلى الطريق ذاته.

ويعد الخط الذي تسلكه سفن الخط الملاحي الفرنسي أكثر طولا عن العبور عبر قناة السويس بحوالي 3000 ميل بحري، ولمدة تزيد عن 3 أسابيع، وهو ما يكلف كل سفينة قرابة 250 ألف دولار، إلا أن رسوم العبور عبر قناة السويس تكلف كل سفينة من 400 – 500 ألف دولار. إن سعر البترول كان العامل الأهم في اتخاذ تلك الخطوة، رغم التخفيض الذي قامت به هيئة القناة مؤخرا، إلا أن التخفيض الذي تم لم يكن بنفس الانخفاض الذي حدث في أسعار البترول بما يجعل من الخطوط البديلة منافسا أكبر لقناة السويس.

من هنا يمكننا القول إن ذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب: أولها الانهيار الكبير في أسعار النفط، مما جعل كثيرا من الخطوط تسلك ممرات أقل تكلفة مقارنة برسوم هيئة قناة السويس، والثاني رسوم نقل سفن الخط الفرنسي عبر خط رأس الرجاء الصالح أقل تكلفة رغم أنه أكثر طولا وأطول زمنا، والثالث أزمة كورونا وما نتج عنها من انخفاض معدل الطلب العالمي على البضائع، فلم تعد هناك ضرورة ملحة لوصول البضائع

بوقت محدد، ولم يعد عامل الوقت مهما للمصدرين ولا للمستوردين. قد تسبب تلك الخطوة خسارة القناة نحو مليار ونصف المليار دولار من إيراداتها، وهي الإيرادات التي بلغت العام الماضي نحو 5 مليارات و900 مليون دولار.

منذ افتتاح توسعة قناة السويس في أوت عام 2015م، لم تحقق الطفرة المرجوة ولا اقتربت من الوعود التي بشر بها حين أطلق السيسي المشروع، والذي تكلف 8 مليارات ونصف المليار دولار، وقيل إن عوائده سترفع إيرادات القناة إلى 13 مليار دولار. وهذا ما كان قد أكد عليه الفريق مهاب مميش رئيس قناة السويس في حواره مع المصري اليوم في 2014/8/8م، بل أكثر من ذلك هناك من تحدث عن إيرادات سنوية للقناة تصل إلى 100 مليار دولار. فمن المعلوم للجميع أن إيرادات قناة السويس استقرت خلال السنوات العشر الماضية ما بين 5 و6 مليارات ولا توجد احتمالات لزيادة إيرادات القناة خلال الفترة المقبلة.

كما أن إحصائيات البنك المركزي المصري كشفت تراجع إيرادات قناة السويس في 2019م، عن 2018م، بمقدار 32 مليون دولار، وحسب النشرة الشهرية لجهاز الإحصاء فإن إيرادات قناة السويس في مارس 2020م، أقل من شهر مارس 2019م، كما أن عدد السفن أقل بنسبة ٪10.

ومما لا شك فيه أن هناك مغالطات كثيرة حول تفريعة قناة السويس لأنها لم تحل مشكلة ازدواج كامل مجرى القناة، وما زالت هناك مناطق غير مزدوجة، وبالتالي لا تزال مشكلة الانتظار في البحيرات لعدد من الساعات للسفن القادمة في الاتجاهين، وما زالت هناك ٪61 فقط من ناقلات البترول هي التي تستطيع المرور في القناة بسبب أن عمق القناة كما هو لم يتغير.

فهل حققت القناة الجدوى الاقتصادية والهدف منها، أم اقتصر الأمر – كما صرّح عبد الفتاح السيسي في مقابلة تلفزيونية في جويلية 2016م – أن الهدف من التوسعة التي تكلفت 8 مليارات دولار كان رفع معنويات الشعب المصري، لا تحقيق منافع اقتصادية ملموسة، فحسب تقرير شبكة بلومبيرغ الاقتصادية الأمريكية، فإن مشروع توسعة قناة السويس معناه أن (مصر تهدر 8 مليارات دولار على توسعة لقناة السويس لا يحتاجها العالم). ومن ضمن الأسباب التي تقف وراء عدم تحقيق القناة إيرادات مرتفعة رغم التفريعة، التأثيرات الاقتصادية السلبية التي مرت بها مصر تلك الآونة ومنها نقص العملة الأجنبية (الدولار) الذي ضغط على المركزي والبنوك التجارية بشدة وسبب ورطة نقدية انتهت إلى تعويم الجنيه، واللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي. حيث كان قد تم توفير 64 مليار جنيه، في صورة شهادات بنكية، لحفر التفريعة الجديدة بنسبة ربوية قدرها ٪12، وتحملت الميزانية العامة للدولة حوالي 7.6 مليارات جنيه سنويا، هي مقدار خدمة الدين لـ64 مليارا التي تم جمعها.

إذاً لم يتمكن المشروع من توليد إيرادات كافية لتسديد الأقساط على القناة ما أرغم وزارة المالية على تسديد مبلغ 600 مليون دولار عن هيئة قناة السويس التي لم تكن تملك الاحتياطي الضروري، واقترضت هيئة قناة السويس 600 مليون دولار من 4 بنوك ووصلت مديونياتها للبنوك مبلغ 1.5 مليار دولار. كان المعتاد قبل حفر قناة السويس الجديدة، حساب عائدات القناة في مصر بالدولار، ولكن مع نشر تقارير عن تدني العائد بالدولار، بدأت القناة منذ 2016م، استخدام عُملتين أخريين فقط في إصدار البيانات، وتم حذف أي إشارة للدولار من جداول البيانات، وهي محاولة تضليلية للرأي العام في مصر الذي يترقب المردود الاقتصادي الكبير الذي سيعود على الناس بعد حفر القناة الموازية كما روج النظام وقتها. إنها خيبة أمل كبيرة خصوصا في ظل تراجع الوضع الاقتصادي في مصر في الفترة الأخيرة. ولكن يبدو أن النظام لا يفكر كثيرا في ثروات الأمة وكيفية الحفاظ عليها، ولا يهمه كم سيهدر من ثروات البلد في مشاريع وهمية لأغراض دعائية أو معنوية كما عبر رأس النظام في وقت سابق. والسؤال المطروح الآن هل قناة السويس في مأزق، أم يمكن تجاوز الأزمة الحالية؟! وهل ما زال النظام مصرا على تضليل الناس في هذا الموضوع؟!

مفاوضات من أجل سد النهضة أم من أجل مجرد التفاوض؟!

حامد عبد العزيز

بينما تهدد إثيوبيا وترفض كل المقترحات المصرية بشأن سد النهضة، لا تزال مصر تراهن على المفاوضات والعملية السلمية وكأن المفاوضات من أجل مجرد التفاوض! حيث قال نائب رئيس الأركان الإثيوبي بيرهانو جولا، في مقابلة مع صحيفة (أديس زمن) الأمهرية يوم السبت الماضي 13 حزيران/يونيو:)إن بلاده ستدافع عن مصالحها حتى النهاية في سد النهضة(. وأضاف: (إن مصر لا تعرف أن الشعب الإثيوبي شعب بطولي لا يخاف من الموت من أجل بلاده، ويعلم المصريون وبقية العالم جيدا كيف يمكننا إدارة الحرب كلما حان وقتها).

لقد خاض النظام المصري مفاوضات فنية مع النظام الإثيوبي منذ 9 سنوات دون جدوى، والذي يبدو للمراقب أن إثيوبيا ما زالت تراهن على الوقت كعادتها منذ سنوات، فقد خاضت مفاوضات طويلة وعبثية مع مصر، بينما العمل في بناء السد جارٍ على قدم وساق، لتقطع الوقت من خلال التسويف والمماطلة لتصل إلى ما تريده، حيث سيصبح السد أمرا واقعا، فقد أعلن مسؤولون إثيوبيون بارزون أن بلادهم سوف تبدأ في ملء سد النهضة في تموز/يوليو المقبل، بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق مع مصر من عدمه. فإذا كانت إثيوبيا كما تزعم في تصريحات مسؤوليها الأخيرة بأن سلطاتها مطلقة في إدارة وتشغيل وملء سد النهضة باعتباره في أرض إثيوبية، وتم تشييده بأموال وطنية خالصة وأن لأديس أبابا سيادة مطلقة على نهر النيل الأزرق الذي يجري في إقليمها، فلماذا خاضت كل تلك المفاوضات من البداية؟!

بمجرد التوقيع على إعلان الخرطوم في 2015/3/23م، استطاعت إثيوبيا أن تجر النظام المصري إلى مربعها لتدور المفاوضات تحت رحمة إثيوبيا، التي استطاعت من خلال إعلان المبادئ هذا انتزاع اعتراف مصري سوداني بأحقيتها في بناء السد، كما تمكنت من خلاله على الحصول على التمويل المالي الدولي الكافي والذي تجاوز الخمسة مليارات دولار. ولولا أن إثيوبيا تدرك تماما هشاشة النظام المصري وضعفه وعدم امتلاكه لأوراق ضغط حقيقية على إثيوبيا، لما استمرت في تلك السياسة المستفزة التي تهدد مصر بالجفاف والعطش. لقد لجأ النظام المصري إلى الولايات المتحدة علها تستطيع انتزاع التزام تعاقدي إثيوبي، يضمن ولو حدّا أدنى من احتياجات مصر المائية، وبعد أن وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاقية واشنطن في شباط/فبراير الماضي كشفت إثيوبيا عن موقفها الحقيقي الرافض أي التزام أو اتفاق يقيدها بأي درجة، ولم يعد أمام كل الأطراف سوى الاعتراف بذلك، وترتيب الأوراق وفقا لهذا الوضع.

وبعد فشل أمريكا في الضغط على إثيوبيا، تقدمت مصر رسميا في 6 أيار/مايو الماضي، بخطاب لمجلس الأمن الدولي، لبحث تطورات سد النهضة الإثيوبي. والسؤال الذي كان يجب أن يطرح حينها: منذ متى يمكن التعويل على مجلس الأمن كهيئة دولية في حل القضايا والبت في وضع نهاية للأزمات؟ لا سيما مع ما شهده أداؤه حيال صراعات وقضايا دولية لم يتمكن من تحقيق أي نجاح يذكر فيها، وبالتالي ما كان من الممكن الحكم على دور مجلس الأمن الدولي في أزمة سد النهضة بعيدا عن مجمل أدائه في الأزمات الأخرى التي فشل فشلا ذريعا في تحقيق أي تقدم فيها، ولهذا تأكد عجزه وسقطت مصداقيته. والغريب أن النظام يدرك ذلك تماما، ولكن يبدو أن الهدف من إرسال ذلك الخطاب إلى مجلس الأمن مجرد الضغط على إثيوبيا لإعادتها مرة ثانية للمفاوضات وكأن النظام لم يمل من تلك المفاوضات العبثية!!

وهذا ما حصل فقد بدأت قبل نحو أسبوع بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا اجتماعات ثلاثية، عبر تقنية الفيديو كونفرانس بشأن السد دون الوصول إلى نتائج مبشرة بشأن المفاوضات الفنية المتعثرة قبل أشهر. وقد اتهم وزير الخارجية الإثيوبي غيدو أندارغاشو الأربعاء 17 حزيران/يونيو، مصر بعرقلة المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة، مما يعني تعثراً جديداً للمفاوضات، والتي من المتوقع أن تنتهي إلى لا شيء سوى الخزي والعار الذي يتسربل به النظام الحالي، والذي يحاول إعلاميوه إلقاء المسؤولية على ثورة 25 يناير وتبرئة السيسي وزبانيته منها.

يبدو أن النظام المصري ما زال يعتقد أن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد لن يحنث بقسمه الذي ردده خلف السيسي في القاهرة في مشهد هزلي لم يسبق له مثيل في تاريخ الدبلوماسية السياسية في العالم، أو أن السيسي ما زال مصرا على ما قاله سابقا بأنه لم يضيعنا سابقا حتى يضيعنا اليوم، وما زالت تتردد نغمة الثقة في إثيوبيا وفي نوازعها الخيرية وأنها لا يمكن أن تضر بمصر. فهل يمكن أن يدار ملف خطير كهذا الملف بتلك الكيفية الساذجة؟! فما تكاد تنتهي مفاوضات على لا شيء حتى تبدأ مفاوضات جديدة.

لقد استغلت إثيوبيا الوقت وما زالت لتحقق المزيد من أهدافها، كما أن النظام لا يعنيه ما يسميه بـ(الأمن القومي) من قريب أو بعيد، وهدفه الرئيس تكريس سلطته والمتاجرة بقضايا الأمة الكبرى، ومنها قضية المياه، ومثل ذلك يُقال بشأن حكام السودان سواء المخلوع البشير أو البرهان أو حمدوك أو حميدتي، فكلهم في الخيانة والتفريط في مقدرات الأمة سواء، وفي النهاية فإن أهل مصر والسودان هم الخاسر الأكبر، إن لم يعزموا أمرهم للتخلص من تلك الأنظمة الطاغوتية، ليقيموا دولة الإسلام دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تطبق الإسلام وتحفظ أمن الرعية ومنه أمنهم المائي، وتنسي إثيوبيا ومن هم خلفها وساوس الشيطان.

الجزء 1

حضارة الغرب تترنّح للسقوط... وحضارة الإسلام تتهيأ للنهوض

حمد طبيب - بيت المقدس

في ظل غياب شمس الإسلام الوضّاءة، عاشت البشرية سنوات من الظلام والضلال والضياع الواسع العريض، ومن التشتّت والتفرُّق والتمزُّق والاقتتال والتطاحن، ومن التيه الكبير في دياجير الظلم والظلام، فتنقّلت بين مبادئ وأفكار عدة تبحث عن درب النجاة من تيهها، وعن سبل الخلاص من شقائها وتعاستها؛ تتلمس شعاع نورٍ هنا وهناك علّها تخرج من كل ذلك؛ إلا أنها كانت، في كل مرّة، تدخل في تيه جديد، وتقع في ظلم وظلام أشدّ وأنكى من سابقه. وأخيرًا وجدت نفسها أمام حقيقة ساطعة لا لبس فيها ولا خفاء ولا مراء، هذه الحقيقة هي: إن عقول البشر وما صاغته من أفكار ومبادئ وقوانين وتشريعات، إنما هو سرابٌ بقيعةٍ يحسبه الظمآن ماءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا!!

هذا بالفعل ما حصل منذ أكثر من مئة عام أو يزيد قليلًا عندما هُدمت دولة الخلافة، وغاب حكم الإسلام عن وجه الأرض، وأصبح المسلمون بلا دولة وبلا تأثير حقيقيّ لدين الإسلام العملي في حياة البشر، وأصبح هذا الدين لا يحمل إلى البشرية بالطريق الصحيح لتعرفه عن قرب وتعايشه وترى حسن تطبيقه في الحياة، وأصبحت البشرية كلها ترزح تحت قوانين الأرض المضلِّلة لا قوانين السماء الهادية.

لقد ثارت الشعوب فيما يسمى بالعصور الوسطى في أوروبا بسبب ظلم وتسلُّط الكنيسة، ثم تخلّصت الشعوب منها بعد ثورةٍ دامية كلّفتها الملايين من الأنفس؛ لتجد نفسها في نهاية المطاف بلا فكرٍ ولا دينٍ ولا قوانين تحكم حياتها، فأخذت تفكر وتقدر، ثم تُفكر وتُقدر؛ لتضع لنفسها منهجًا جديدًا، بدل قوانين الكنيسة الظالمة. فاهتدت أخيرًا إلى وجوب فصل الدين (الكنيسة) عن الحياة وأنظمتها، وهي فكرة (الحل الوسط) وفصل الدين عن الحياة التي ابتدعوها من عقولهم وأهوائهم؛ لكن فكرة (الحل الوسط) وفصل الدين عن الحياة لا ينتج نظامًا ولا يؤسس لتشريعات جديدة؛ فأخذوا يبحثون عن فكرة أخرى تبنى عليها تشريعاتهم العملية في الحياة؛ فاهتدوا إلى فكرة الحريات وبنَوْا عليها أفكارًا جديدة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية، وغيرها من أفكار تتصل بهذه الركائز الأساسية. لقد كانت الحريات هي الأساس الجديد المنبثق عن فصل الدين عن الحياة والحل الوسط؛ وهي في الحقيقة عبارة عن ردة فعل على ظلم الكنيسة، ولم تكن هذه الفكرة مبنية على أساس فكري سليم عندما وُضعت وعندما اتخذت أساسًا للحياة الجديدة؛ فكانت الحرية هي أساس لكل الأفكار في جميع المجالات والتشريعات الجديدة: في النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، والنظام السياسي، وأنظمة الحكم، وغير ذلك من أمور الحياة، ثم تبلورت أفكار جديدة لهذا النظام في القرن السادس عشر الميلادي؛ على يد المفكر الغربي آدم سميث، سطّرها في كتابه الشهير «ثروة الأمم». وقد ارتكز على **فكرتين أساسيتين هما**:

1 - الحرية الاقتصاديّة، وما يتلوها من حقّ الملكيّة والميراث والرّبح.

2 - قوانين السُّوق القائمة على المنافسة الحرّة.

فكان آدم سميث هو المؤسس لهذا النظام الجديد (النظام الرأسمالي).

لم يلتفت الغرب أن النظام الصحيح يجب أن يرتكز على أسس صحيحة، ولم يدركوا أن العقل البشري مهما كان مبدعًا لا يمكنه أن يضع نظامًا صحيحًا مستقيمًا للبشرية؛ لذلك بدأت المعاناة الجديدة بسبب ظلم هذا النظام الجديد؛ فكانت هناك عدة أزمات مالية ونفسية وحياتية. ففي سنة 1886م حصلت أول ثورة على هذا النظام، وهي ثورة العمال على أرباب العمل، وكانت هذه الثورة في قلب دولة النظام الرأسمالي (أمريكا) في مدينة شيكاغو؛ حيث ثار العمال على أرباب العمل في مصانع النسيج للمطالبة بأجور أعلى وساعات عملٍ أقل؛ فحُدِّدت بعد ذلك ساعات العمل بثماني ساعات، ووُضع حدٌّ أدنى للأجور.. وكان هذا أول خرق للنظام الرأسمالي في تدخل الدولة في ضبط سوق العمل وسوق الأجور، وهي بمعنى آخر أول خرق لنظرية حرية السوق. ولم يقف الأمر عند حد العمال والأجور وساعات العمل، بل إن طبيعة النظام الرأسمالي وفكرة الحرية قد جلبت الكثير من المتاعب والأزمات، وحصلت على أثرها خروقات كثيرة في أسس هذا النظام وتدخلات من الدولة في سياسات جديدة تخالف الأفكار الأساسية في الحرية وخاصة حرية السوق.

- لقد جلب هذا النظامُ الماديُّ الجشعُ الكثيرَ من المتاعب والعديدَ من الأزمات كان آخرُها الأزمةَ التي حصلت سنة 2008م، وما زالت آثارها حتى يومنا هذا، لم يتعافَ منها المجتمع الرأسمالي بشكل خاص والعالم بشكل عام؛ وذلك نتيجة ما يحتويه من عقيدة فاسدة سقيمة (عقيدة الحل الوسط) التي لا تقنع عقلًا ولا توافق فطرةً، وما وضعته من أفكار واهية هابطة أساسها الحريات الغربية، وتشريعات باطلة تستند إلى فكرة الحريات الهابطة. ولعلّ من أبرز هذه المتاعب التي جلبها هذا النظام وما زال في معظم دول العالم:

1- تغليب الجانب المادي النفعي على كل الجوانب الأخرى: الإنسانية والروحية والأخلاقية، وما يجب أن يكون عليه المجتمع من قيم رفيعة وأخلاقٍ سامية نبيلة. وهذه النظرة قد جلبها هذا النظام ورسّخها في عقول الناس من أتباعه؛ بسبب الأفكار التي أسس عليها قوانينه وطريقة عيشه وسلوكياته في الحياة تجاه البشر بشكل عام، وتجاه بعضه البعض بشكل خاص. وهذا الأمر قد جلب على البشر المتاعب الكثيرة والمتعددة، منها التطاحن على الثروات وعلى تكثير الثروة دون النظر إلى النواحي الأخلاقية والسلوكيات؛ فلا مانع من ممارسة البغاء من أجل المال، ولا مانع من بيع الأفيون والحشيش من أجل المال والشهوات والثروات حتى لو دمر المجتمع بأكمله، ولا مانع من السيطرة على ثروة الفقراء وجهودهم وتعبهم من أجل جني أكبر قدر من المال، ولا مانع عند الدول الرأسمالية من أن تقوم بأعمال خسيسة تجاه شعبها أو تجاه شعوب أخرى من أجل تحقيق منافع الرأسماليين الكبار، كما جرى في الحرب العالمية الأولى والثانية، وكما جرى في أحداث 11 أيلول 2001م. وكما هو حاصل هذه الأيام من إهمال للبشرية في الجانب الطبي وهي تصاب بالملايين بفيروس كورونا ويهددها الموت من أجل بيع الدواء واحتكاره. وقد تخلّت الدول الأوروبية عن بعضها بعضًا تجاه هذا المرض كما حصل بتخليها عن صربيا، وحتى داخل المجتمع الواحد والدولة الواحدة تخلّى المجتمع عن بعضه البعض، وأخذ يحسب الأمر بالحسابات المادية والنفعية؛ وذلك كما حصل من رئيس وزراء بريطانيا عندما أراد أن يحجر على الكبار في السن، فوق السبعين عامًا، ويترك باقي الناس بلا حجر ولا مراقبة فثار المجتمع في وجهه. وأيضًا ما جرى في إسبانيا عندما تركوا النزلاء في إحدى دور المسنين يموتون وحدهم بلا علاج ولا رعاية. وكل ذلك كانت حساباته مادية نفعية غير مبنية لا على نظرة إنسانية ولا أخلاقية.

2- النظام الطبقي المقيت الذي قسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة الأغنياء المتحكمين في كل شيء، وطبقة الفقراء الكادحين. وهذا النظام الطبقي قد جلبه النظام الاقتصادي الذي مكّن الأغنياء من ثروات المجتمع، بسبب حرية التملك والتصرف بالملك وتنمية الملك. فلو نظرنا إلى أي بلد من بلاد الغرب، لرأينا أن فئة قليلة لا تتجاوز 2٪ تمتلك حوالي 95٪ من الثروة، وفي المقابل فإن 98٪ لا يملكون سوى 5٪ من تلك الثروة. وهذا الأمر (النظام الطبقي) انعكس على مستويات العيش والنظرة إلى الفقراء، حتى إن المجتمع برمته لا يقيم وزنًا للفقراء، ويمجد ويحترم الأغنياء. جاء في الموسوعة السياسية للكيالي: (ولقد ميّز النظام الرأسمالي بين الطبقتين في المجتمع الرأسمالي: طبقة الرأسمالية (البرجوازية)، والطبقة العاملة (البروليتاريا)؛ وبذلك يكون رأس المال قد قطع شوطًا كبيرًا في سيطرته على الإنتاج، وقد ساعدت العديد من العوامل والمؤثرات في تحقيق هذا التحول).

3- آفة الفقر، سواء في الدول الغنية المتقدمة أم الدول المسماة بالنامية، وما ترتّب عليها من آفات متعددة قد تصل إلى المجاعات والموت في بعض الدول. ولا يسلم من آفة الفقر بسبب النظام الرأسمالي الجشع حتى أكبر الدول التي تعتنق هذا المبدأ في أوروبا وأمريكا. فقد ذكرت (شبكة سي سي تي)؛ في تقرير لها نقلًا عن مركز الإحصاء الأمريكي: (بأن 45 مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية). ومن أسباب الفقر النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أطلق الحريات في الملكية ففتحت المجال لأصحاب المال ليستحوذوا على الفقراء. وأيضًا جعل هذا النظام الثمن هو المنظم للتوزيع والحافز على الإنتاج، ولم يترك أي مجال للناحية الخلقية أو الإنسانية، وفي الوقت نفسه مكّن حفنة من المتحكمين بحيازة الثروات العامة وحرم منها الطبقة الكبيرة في المجتمع، وزاد الطين بلة المؤسسات الربوية والشركات العملاقة حيث زادت فقر الفقراء بسبب استغلالها لجهود العمال؛ لذلك فإنك تجد الطوابير من الفقراء في أي بلد رأسمالي، وتجد الآلاف ممن ينامون في الشارع ويقتاتون من حاويات القمامة.

4- الآفات المجتمعية الخطيرة، والأمراض الفتاكة التي ارتبطت بفكرة الحريات الشخصية والجشع الرأسمالي والعنصرية والطبقية التي أنتجها هذا النظام، والتفكك الأسري وتغليب الشهوات على القيم والأخلاق النبيلة. وأبرز الآفات: انتشار القتل في دول أوروبا وأمريكا بأرقام مخيفة، وانتشار آفة المخدرات بسبب النظرة المادية المستحكمة في نفوس المجتمع الرأسمالي، وكذلك انتشار الفساد الأخلاقي والزنا ودور البغاء دون رادع ولا وازع في كل العواصم الأوروبية والأمريكية، وهذا جلب أمراضًا فتاكة ليس لها علاج، وهذه تتسبب بحالات رهيبة من الموت في كل عام، فقد ذكر موقع الأمم المتحدة حول مرض الإيدز بتاريخ 1/12/2018م، قال: (هناك 9.4 ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية لا يعرفون وضعهم. في حين بلغ عدد المصابين الكلي منذ اكتشاف المرض عام 1988م 38.5 مليون شخص مصاب بالفيروس حتى 2017م). ومن الآفات المجتمعية أيضا اللقطاء بسبب حالات الطلاق والزنا؛ حيث كشف مكتب الإحصاء الاتحادي أن ألمانيا سجلت خلال عام 2010م أكبر عدد من الأطفال المولودين خارج إطار العلاقة الزوجية في تاريخها، وبلغ عددهم أكثر من 225 ألف طفل؛ ما يرفع عددهم إلى أكثر من الضعف خلال العشرين عامًا الأخيرة. وذكر تقرير أمريكي نشرته جريدة الرياض بتاريخ 19/11/2014م، أن نحو 2.5 مليون طفل يعيشون بلا مأوى في الولايات المتحدة؛ وهو عدد غير مسبوق حتى الآن للأطفال المشردين في أمريكا. وأما موضوع القتل والجريمة؛ فقد ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (إف بي آي) عن عام 2016م، وقوع مليون و248 ألف و185 جريمة عنف في أنحاء البلاد، أي بمعدل 386.3 جريمة من هذا النوع بين كل 100 ألف شخص، وتشمل جرائم العنف، القتل العمد، والقتل عن طريق الخطأ، والاغتصاب، والسرقة والتعدي باستخدام القوة. وبيّن التقرير الذي اعتمد على إحصائيات تم جمعها من 16 ألفًا و782 موقعًا من بين 18 ألفًا و481 موقعًا من مختلف أنحاء البلاد، إلى أن عدد جرائم القتل فقط في عام 2016م، بلغ 17 ألفًا و250 جريمة، مقارنة بـ15 ألفًا و696 عام 2015م. ووصل عدد جرائم الاغتصاب في 2014م إلى 95 ألفًا و730، بزيادة 4.9٪ عن عام 2015م الذي شهد 90 ألفًا و158 جريمة اغتصاب. وفي تقرير أصدره مركز «The Gun Violence Archive» المتخصص في توثيق حوادث عنف السلاح داخل الولايات المتحدة، يتحدث المركز أن معدل جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة عام 2019م وصل إلى 8782 قتيلًا و17435 مصابًا، من بينهم 396 جريدًا وقتيلًا من بين الأطفال، و255 في إطلاق نار جماعي.

الجزء الثاني يتبع في العدد القادم..

غياب مفهوم البيعة لدى المسلمين ووجوب إعادته

سليمان المهاجري- اليمن

قامت ثورات الربيع العربي في 2011م في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا الشام، مطالبة بإسقاط الأنظمة المطبَّقة عليها، إلا أن هذه الثورات لم تحقق أهدافها بالانعتاق من هيمنة الغرب الكافر المستعمر وإسقاط الأنظمة الحاكمة العميلة له، وإقامة حكم الإسلام؛ لذلك رأيناها قد تجدَّدت وتمدَّدت في السودان والجزائر ولبنان والعراق، فهي ما زالت مستمرة، وستتجدد وستتمدد حتى تحقق هدفها والغاية التي خرجت من أجلها. بيد أنه من أسباب عدم تحقيق هذه الثورات لهدفها هو غياب مفهوم البيعة عند المسلمين. فبغياب الخلافة الإسلامية ولمدة تسعة وتسعين عامًا عن المسلمين غاب مفهوم البيعة عندهم؛ ما أدى إلى سرقة ثوراتهم، ونهب ثرواتهم، وتدنيس مقدساتهم، وسفك دمائهم بأيديهم فلم يتغيَّر الحال ولم تسقط الأنظمة.

ابتداءً، لا بد من ذكر أن البيعة حكم شرعي مرتبط بالحكم الشرعي الأم، وهو حكم الخلافة، ثم لابد من توضيح مفهوم البيعة للمسلمين والأدلة على وجوبها من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة. جاء في كتاب الشخصية الإسلامية الجزء الثاني للشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله أن «البيعة فرض على المسلمين جميعًا. وهي حق لكل مسلم رجلًا كان أو امرأة. أما كونها فرضًا فالدليل عليه أحاديث كثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام الذي رواه ابن عمر: « ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». وأما كونها حقًا للمسلمين فإن البيعة من حيث هي تدل على ذلك؛ لأن البيعة هي من قِبَل المسلمين للخليفة، وليست من قِبَل الخليفة للمسلمين»؛ ومن هذا يتبيَّن أن البيعة هي عقد بين طرفين، ولا يتم هذا العقد إلا بالرضى والاختيار.

وقد وردت البيعة في القرآن والحديث الشريف، قال تعالى(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ) وقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) وروى البخاري عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم". وفي البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل، ورجل بايع إمامًا لا يبايعه إلاّ لدنياه إن أعطاه ما يريد وفى له وإلا لم يفِ له، ورجل يبايع رجلًا بسلعة بعد العصر فحلف بالله لقد أعطي بها كذا وكذا فصدقه فأخذها ولم يُعطَ بها". وروى البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: "كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا فيما استطعت" وفي البخاري أيضًا عن جرير بن عبد الله قال: "بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة، فلقّنني فيما استطعت والنصح لكل مسلم". وروى البخاري عن جنادة بن أبي أمية قال: " دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، قلنا: أصلحك الله، حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم قال: دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأَثَرَةً علينا وأن لا ننازع الأمر أهله، قال إلاّ أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان". وروى البخاري قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا سعيد، هو ابن أبي أيوب، قال: حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد، عن جده عبد الله بن هشام، وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زينب بنة حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، بايعه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو صغير» فمسح رأسه ودعا له» فهذه الأحاديث صريحة في أن البيعة هي طريقة نصب الخليفة. فحديث عبادة قد بايع الرسول على السمع والطاعة، وهذا للحاكم. وحديث عبد الله بن هشام رفض بيعته لأنه غير بالغ؛ مما يدل على أنها بيعة حكم. وحديث أبي هريرة صريح ببيعة الأمام، وجاءت كلمة «إمام» نكرة، أي أي إمام.

وهناك أحاديث أخرى تنص على بيعة الإمام، ففي مسلم من طريق عبد الله ابن عمرو بن العاص قوله إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر» رواه مسلم. وروى مسلم أيضًا عن أبي سعيد الخُدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما». وروى مسلم أيضًا عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا فما تأمرنا قال: فوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم» هذه هي الأدلة على أن البيعة فرض على جميع المسلمين وهي أيضًا صريحة من الكتاب والسنة بأن طريقة نصب الخليفة، أي الحاكم، هي البيعة، وقد فهم ذلك الصحابة وساروا عليه، وبيعة الخلفاء الراشدين واضحة في ذلك. هذا من حيث فرضيتها وكونها الطريقة لنصب الخليفة أي الحاكم.

أما الإجراءات العملية التي تتم بها عملية تنصيب خليفة، قبل أن يبايع، فإن هذه العملية تُفهم مما حصل مع الخلفاء الراشدين الذين جاؤوا عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، وهم أبو بكر الصدّيق، وعمر، وعثمان، وعليّ، رضوان الله عليهم أجمعين، وقد سكت عنها جميع الصحابة وأقرُّوها، مع أنها مما ينكر لو كانت مخالفة للشرع؛ لأنها تتعلق بأهم شيء يتوقف عليه كيان المسلمين أي دولتهم، وبقاء الحكم بالإسلام، ومن تتبُّع ما حصل في نصب هؤلاء الخلفاء، نجد أن بعض المسلمين قد تناقشوا في سقيفة بني ساعدة ، وكان المرشحون سعد بن عبادة وأبا عبيدة وعمر وأبا بكر؛ إلا أن عمر وأبا عبيدة لم يرضيا أن يكونا منافسين لأبي بكر، فكأن الأمر كان بين أبي بكر وسعد بن عبادة ليس غير، وبنتيجة المناقشة بُويع أبو بكر، ثم في اليوم الثاني دُعي المسلمون إلى المسجد فبايعوه، فكانت بيعة السقيفة بيعة انعقاد، وصار بها خليفة للمسلمين، وكانت بيعة المسجد في اليوم الثاني بيعة طاعة.

وحين أحسَّ أبو بكر بأن مرضه مرض موت، وبخاصة وأن جيوش المسلمين كانت في قتال مع الدول الكبرى آنذاك الفرس والروم، دعا المسلمين يستشيرهم فيمن يكون خليفة للمسلمين، ومكث مدة ثلاثة أشهر في هذه الاستشارات، ولما أتمَّها وعرف رأي أكثر المسلمين، رشح لهم بلغة اليوم، ليكون عمر الخليفة بعده، ولم

المسلمين بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه حضروا إلى المسجد وبايعوا عمر بالخلافة؛ فصار بهذه البيعة خليفة للمسلمين وليس بالاستشارات، ولا بعهد أبي بكر؛ لأن ترشيحه من أبي بكر لو كان عقدًا للخلافة لعمر لما احتاج إلى بيعة المسلمين، هذا فضلًا عن الأدلة التي ذكرناها سابقًا التي تدل صراحة على أنه لا يصبح أحد خليفة إلا بالبيعة من المسلمين، وحين طُعن عمر، طلب منه المسلمون أن يستخلف لكنه أبى، فألحُّوا عليه فجعلها في ستة، أي رشح لهم ستة، ثم عين صهيب الرومي أن يصلي بالناس، وليقوم على من رشحهم عمر حتى يختاروا من بينهم الخليفة خلال ثلاثة أيام التي عينها لهم.

فقد روى البخاري عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قيل لعمر: ألا تَستخلِف؟ قال: إن أستخلِف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وسلم. فألحوا عليه فجعلها في ستة هم: عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، الزبير بن العوام، طلحة بن عبيدالله، عبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، ثم عين صهيبًا ليصليَ بالناس، وليقومَ على من رشحهم عمر حتى يختاروا من بينهم الخليفة خلال الأيام الثلاثة التي عيَّنها لهم، وقد قال لصهيب: «فإن اجتمع خمسة، ورضوا رجلًا، وأبى واحدًا، فاشدخ رأسه أو اضرب رأسه بالسيف» كما نقل ذلك الطبري في تاريخه، وابن قتيبة صاحب كتاب الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، وابن سعد في الطبقات الكبرى، ثم عين أبا طلحة الأنصاري مع خمسين رجلًا لحراستهم، وكلَّف المقداد بن الأسود أن يختار للمرشحين مكان اجتماعهم، ثم بعد وفاته رضي الله عنه، وبعد أن استقرَّ المجلس بالمرشحين، قال عبدالرحمن بن عوف: أيُّكم يخرج منها نفسه ويتقلدُها على أن يوليها أفضلكم، فسكت الجميع، فقال عبدالرحمن بن عوف: أنا أخلع نفسي، ثم أخذ يستشيرهم واحدًا واحدًا، يسألهم أنه لو صرف النظر عنه، من كان يرى فيهم أحق بها، فكان جوابهم محصورًا في اثنين: علي وعثمان، بعد ذلك رجع عبد الرحمن بن عوف لرأي المسلمين يسألهم: أي الاثنين يريدون: يسأل الرجال والنساء، يستطلع رأي الناس، ولم يكن يعمل رضي الله عنه بالنهار فحسب بل وفي الليل كذلك.

أخرج البخاري من طريق المسور بن محرمة قال: «طرقني عبدالرحمن بعد هجع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظتُ فقال: أراك نائمًا، فوالله ما اكتحلتُ هذه الليلة بكبير نوم» فلمَّا صلَّى الناس الصبح تمَّت بيعة عثمان، فصار خليفة ببيعة، لا بجعلها عمر في ستة.

ثم بعد أن قتل عثمان، بايع جمهرة المسلمين في المدينة والكوفة عليَّ بن أبي طالب، فصار خليفة ببيعة المسلمين له.

هذا في حال كانت الخلافة قائمة، وكان هنالك خليفة مات أو عُزل، ويراد إيجاد خليفة مكانه.

أما في حال لم تكن هنالك خلافة ولا خليفة مطلقًا، كما هي الحال في واقعنا اليوم، منذُ زوال الخلافة الإسلامية في إسطنبول وغياب الحكم بما أنزل الله بتاريخ الثامن والعشرين من رجب 1342هجرية، الموافق 3مارس 1924 م، على يد عملاء الإنجليز آنذاك مصطفى كمال اليهودي الماسوني الأصل وآل سعود، تحولت دار الإسلام إلى دار كفر.

فالواجب على المسلمين اليوم، والغاية التي يجب عليهم أن يعيشوا من أجلها ويعملوا على تحقيقها، والتي هي إقامة الخلافة لإعادة وضع أحكام الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ في الحياة والدولة والمجتمع، وحمل الإسلام رسالة إلى العالم بالدعوة والجهاد هذه الأمور توجب على المسلمين إقامة تكتلات سياسية تقوم على الفكرة الإسلامية وتعمل سياسيًا لإقامة الحكم بما أنزل الله.

وعلى أساس هذه الغاية، ومن منطلق قوله تعالى: (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ١٠٤) قام حزب التحرير يدعو الأمة الإسلامية لإعادة الحكم بما أنزل الله واستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، متأسيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرته منذُ بعثته إلى أن أقام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة، شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، ساعيًا إلى أن يحقق الله له موعوده ونصره المبين. فعلى الأمة الإسلامية اليوم وهي تسعى للتغيير إذا أرادت أن ترضي ربها وتختصر مآسيها وتعود كما أراد الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس، وتعود إلى سالف عزتها، فها هو حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله يواصل ليله بنهاره من أجل تحقيق هذه الغاية فلتصغ الأمة له وتعمل معه، فطريقه هو الطريق الشرعي الوحيد المنضبط بطريق رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الواقع. فإذا تحقق ذلك في قطر من أقطار البلاد الإسلامية وتحققت معها البيعة، ستعود الخلافة والخليفة، وستبرأ ذمتنا أمام الله سبحانه وتعالى. ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله.

جاء في كتاب مقدمة الدستور (الأسباب الموجبة) للشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله: "فإن كل قطر من الأقطار الإسلامية الموجودة في العالم الإسلامي أهل لأن يبايع خليفة، وتنعقد به الخلافة، فإذا بايع قطر ما من هذه الأقطار الإسلامية خليفة، وانعقدت الخلافة له، فإنه يصبح فرضًا على المسلمين في جميع الأقطار الأخرى أن يبايعوه بيعة طاعة، على شرط أن تتوفر في هذا القطر **أربعة أمور:**

أولًا: أن يكون سلطان ذلك القطر سلطانًا ذاتيًا يستند إلى المسلمين وحدهم، لا إلى دولة كافرة أو نفوذ كافر.

ثانيًا: أن يكون أمان المسلمين في ذلك القطر بأمان الإسلام لا بأمان الكفر، أي أن تكون حمايته من الداخل والخارج حماية إسلام، من قوة المسلمين، باعتبارها قوة إسلامية بحتة.

ثالثًا: أن يبدأ حالًا بمباشرة تطبيق الإسلام كاملًا تطبيقًا انقلابيًا شاملًا، وأن يكون متلبِّسًا بحمل الدعوة الإسلامية .

رابعًا: أن يكون الخليفة المُبايَع مستكملًا شروط انعقاد الخلافة.

فإذا استوفى ذلك القطر هذه الأمور الأربعة، فقد وجدت الخلافة بمبايعة ذلك القطر وحده، وانعقدت به وحده، وأصبح الخليفة الذي بايعوه انعقادًا على الوجه الصحيح هو الخليفة الشرعي، ولا تصحُّ بيعة لسواه" انتهى.

هذه هي البيعة، وهذه هي أحكامها، فقد ثبتت في سيرته صلى الله عليه وسلم حين بايعه الأنصار بيعة العقبة الثانية، وكانت بيعة على الحكم كما ذكرنا آنفًا. وأيضًا ثبتت عمليًا في عهد الخلفاء الراشدين على مرأى ومسمع من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكان إجماعًا.

وإنه لمن فضل الله علينا وعلى الناس أن أصبح للإسلام واليوم رأي عام، وأصبح هو أمل الأمة في الخلاص، وأصبحت الخلافة تتردد على كل لسان بعد أن لم تكن، وأصبحت إقامتها وإقامة الحكم بما أنزل الله هي أمنية المسلمين جميعًا، وهذا ما يأمر الله سبحانه المسلمين أن يقوموا به من وراء ما يعلنونه من ثورات، وما يأمر به من وجوب تنصيب خليفة، وما يأمر به من وجوب إقامة الحكم بما أنزل الله.

واللهَ نسأل أن يسدِّد خطانا، وأن يمدَّنا برَوْح من عنده، وأن يشدَّ أزرنا بملائكته ويخلص المؤمنين، وأن يكرمنا بنصر عزيز مؤزَّر من عنده، وأن يمكننا من إقامة الخلافة، وتنصيب خليفة نبايعه على السمع والطاعة على أن يحكم فينا بكتاب الله وسنة رسوله، ويقضي على أنظمة الكفر في جميع بلاد المسلمين، ويجمع المسلين تحت راية الخلافة، ويوحد بلاد المسلمين في دولة الخلافة إنه على ما يشاء قدير.

السلطان للأمة والسيادة للشرع

... حول ملامح نظام الحكم في الإسلام.

إن جوهر كل نظام سياسي هي فكرة السيادة، وبدون الغوص في التفاصيل، فإن المعنى القانوني المعاصر للسيادة هو "السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في الحكم على الأشياء والأفعال". فهي سلطة لا يعلوها ولا يشاركها أحد في حقها بتحديد المحظور والمسموح، ولا تكون مرجعية، سواها، يُرجع لها لاستنباط الأحكام.

وإذا تأملنا في هذا المعنى للسيادة، من وجهة نظر الإسلام، نجد أنها قطعاً للشرع. فليس للمسلم، حاكماً كان أو محكوماً، أن يسير وفق هواه أو أن يخضع لمخلوق، بل هو ملزم بتسيير إرادته حسب مقتضيات الشرع، قال عز وجل: [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا] [النساء: 65]. فالمشرّع هو الله حصراً وقصراً [إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ]، وليس للأمة ولا للخليفة في دولة الإسلام حق التشريع. ويظهر أن قاعدة "السيادة للشرع" جعلت نظام الحكم في الإسلام يتفرّد بتحقيق المعنى الجميل لسيادة القانون. هذا المعنى الذي أوهم أو توهّم الديمقراطيون أنهم حققوه، بينما هم في الواقع جعلوا السيادة نظرياً للأغلبية على الأقلية، وعملياً جعلوا السيادة لقلة قليلة من المتنفذين الرأسماليين. فالأغلبية هي من تضع القانون وهي من تغيره، أما الإسلام فضمن بإبعاد التشريع عن هوى الإنسان- ضمن ألا يستعبد القوي الضعيف، ولا الغني الضعيف، بل الجميع يخضع لشرع الله.

أما تنفيذ الشرع فقد خاطب الله تعالى المسلمين جميعاً بالتنفيذ، فجعل بذلك للأمّة سلطان التنفيذ لا التشريع، وبيّن الإسلام كيفيّة التنفيذ؛ ففرض أن يختار المسلمون من يرتضونه من بينهم ليحكمهم بشرع الله. فكانت قاعدة "السلطان للأمة" من قواعد نظام الحكم في الإسلام. وهي قاعدة استمدت من نصوص شرعية قاطعة حقّة تزهق باطل أنظمة حكم الفرد وحكم الفئة وحكم الحق الإلهي المزعوم. هذه القاعدة للحكم أخذت من نصوص متضافرة دلت على أن المسلمين هم الذين يقيمون الخليفة، ويبايعونه على كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام، ونصوص أخرى دلت على أن الخليفة إنما يأخذ السلطان بهذه البيعة. هذه القاعدة من الخطورة والأهمية بمكان؛ بحيث يصل حكم التعدي عليها إلى درجة القتل! وها هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤكد على ذلك بقوله «إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم» وقوله «من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرةً أن يقتلا» وقوله للستة «من تأمر منكم على غير مشورة من المسلمين فاضربوا عنقه».

هذا التحديد لمفاهيم السيادة والسلطان يشكل جداراً عازلاً يحول دون نفاذ مفاهيم الديمقراطية والملكية الوراثية؛ فالسيادة للشرع لا للأمة، والسلطان للأمة لا للفرد. ولعل في قوله تعالى [وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا] زيادة بيان، حيث أن لولي الدم الحق وسلطان التنفيذ، إما قصاصاً أو دية أو عفواً، ولكن من أعطاه هذا الحق إبتداءً؟ هل كان ذلك من خلال أغلبية الأمة؟ أم كان ذلك آلياً من عند نفسه؟ كلا! إنشاء الحق وتحديده كان لله عز وجل، وهو قوله [جَعَلْنَا]. وكذلك في منظومة الحكم، أنشأ الشارع أوامر ونواهي في شتى مجالات الحياة و"جعل" سبحانه وتعالى سلطان التنفيذ للأمة، تختار من بينها، بعقد البيعة عن رضا واختيار، من ينفذ عليها الأحكام الشرعية.

إن سلطان الأمة لا يتوقف عند اختيار الحاكم فقط، بل إنه يبرز كذلك في محاسبة الحكام، التي أولاها الإسلام عناية فائقة، يقوم بها الأفراد والأحزاب ومجلس الأمة والقضاء، ليس فقط ممارسةً لحق من الحقوق إنما كذلك أداءً لواجب شرعي (فرض كفاية) يترتب عليه الثواب والعقاب.

نظام الدولي ما زال متمسكاً بالطبقة السياسية الفاسدة وليس لديه بديل عنها

عبد اللطيف داعوق

الخبر:

أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، تعليقا على استقالة رئيس الحكومة حسان دياب، بأن الأولوية لتشكيل حكومة جديدة بسرعة. وأكدت الخارجية الفرنسية بأنه بدون إصلاحات سيتجه لبنان نحو الانهيار. ولفتت إلى أن إعمار بيروت والإصلاحات أبرز تحديات الحكومة المقبلة. وشددت الخارجية الفرنسية على أنه يجب تلبية مطالب اللبنانيين حول الإصلاحات.

التعليق:

منذ أن بدأ الحراك في 17 تشرين الأول 2019 أعلن أهل لبنان كفرهم بالطبقة السياسية الحاكمة رافعين شعار كلهم يعني كلهم (كلن يعني كلن)، فبالرغم من ذلك وبعد حصول جريمة انفجار بيروت، تأبى فرنسا إلا الاعتراف بشرعية رؤوس الفساد في لبنان عبر تلزيمهم تشكيل حكومة جديدة.

فحين جاء رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون وزار المنطقة المنكوبة بانفجار بيروت مستعطفا أهلها، حاول إبراز نفسه كأب حنون لهم. وللأسف انخدع به بعض أهل البلد، ليس حبا به، بل يأسا وكفرا بملوك الفساد وزعماء الطوائف في لبنان. نفسه ماكرون الذي أدار ظهره لأهل بلده وطعنهم بعد أن أعطوه الثقة وكانت أكبر احتجاجات شهدتها فرنسا منذ عقود في عهده سميت باحتجاجات «السترات الصفراء».

لم تطل خديعة ماكرون طويلا فبعد زيارته أهل المناطق المنكوبة اجتمع مع زعماء الفساد والأحزاب في قصر الصنوبر في بيروت بما فيهم حزب إيران، مما يجعله أول رئيس دولة كبرى يعترف بحزب إيران ويصافح أحد قادته. ومن الخطأ استبعاد أمريكا عن هذا الواقع. فحركة ماكرون كانت بالتنسيق مع أمريكا بدليل أنه بعد عودته إلى فرنسا اتصل مباشرة برئيس أمريكا دونالد ترامب (موقع رويترز العربي) وأطلعه على تفاصيل زيارته. ثم عاد ترامب واتصل برئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون ليبلغه أن أمريكا ستشارك في مؤتمر المانحين للبنان والذي حصل نهار الأحد. (موقع صحيفة اللواء).

فكان مؤتمر المانحين بحضور كل من رؤساء أمريكا وفرنسا وبريطانيا وغيرهم من الدول، وتم إقرار 250 مليون يورو (موقع البي بي سي العربية) دعماً للمناطق المتضررة في بيروت. هذا وقد بعثت تركيا وإيران ومصر والعراق ممثلين لزيارة لبنان واجتمعوا مع رئيس الجمهورية.

ثم كان تصريح وزارة الخارجية الفرنسية بعد استقالة رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب للإسراع بتشكيل حكومة جديدة، أي أن يقوم أعضاء مجلس النواب بتسمية رئيس جديد للحكومة، بالرغم من أن المشهد في الشارع يقول صارخا إنه لا توجد ثقة بالأحزاب المسيطرة على مجلس النواب؛ إذ يعمد المتظاهرون في محاولات متكررة لتحطيم الحائط الإسمنتي الذي يحول دون دخولهم إلى باحة المجلس، وهم منذ أيام في عملية كر وفر مع فرق مكافحة الشغب والجيش اللبناني وحرس المجلس.

ليس من المستغرب موقف فرنسا، فالذي طعن شعبه لصالح الشركات الرأسمالية التي سوقته وأتت به إلى الحكم، من السهل عليه أن يطعن أهل دولة أخرى! وأما أمريكا فهي من أتت بالحكومات الفاسدة السابقة والأخيرة وهي من ترعى أزلام الحكم في لبنان وهي ستحاول الإبقاء عليهم قدر المستطاع.

كل هذه الأحداث تدل بشكل واضح على أن النظام الدولي يقف وراء سلطة الفساد في لبنان وأنه إلى الآن لا يملك بديلا عنهم، وهو مصر على الإبقاء عليهم رغم كفر الناس بهم. وهذا يؤكد عداوة أمريكا وفرنسا وبريطانيا لأهل لبنان وعدم الاكتراث لمن فقد أهله وأحبابه وبيته في التفجير الأخير، ولا يهمهم صوت الناس ورأيهم وتطلعاتهم... كيف لا وهم من دعم ولا يزال يدعم الديكتاتوريات في كل بلاد المسلمين؟

أمريكا تَعدُ حكامَ السودان و تُمنّيهم

المهندس حسب الله النور

الخبر:

حذرت الخارجية الأمريكية الخميس رعاياها من السفر إلى السودان، لوجود من وصفتهم بأنهم «عناصر وجيوب إرهابية» تستهدف بالاغتيال والاختطاف الرعايا الأجانب. (سودان تريبون 2020/8/8م).

التعليق:

إن هذا الخبر الذي أدلى به القائم بأعمال السفارة الأمريكية في السودان؛ نيابة عن وزارة خارجيته، يأتي بعد تصريح وزير الخارجية الأمريكي؛ مايك بومبيو الأسبوع الماضي؛ الذي ذكر فيه أنه يؤيد شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وهذا يؤكد وبصورة قاطعة أن أمريكا تتلاعب بحكومة السودان الانتقالية؛ فيما يتعلق برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، كما تلاعبت بحكومة الإنقاذ من قبل حتى سقوطها؛ حيث وعدتهم برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وذلك بشرط أن يطردوا أسامة بن لادن، ومن معه من أفراد الحركات الإسلامية، ففعلوا، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؛ طلبت أمريكا من الحكومة التعاون في محاربة ما يسمى بالإرهاب، فخضعت الحكومة ونفذت ما طلب منها، ولكن أمريكا التي أدمنت النكوص لم تف بوعودها، ولم ترفع اسم السودان من قائمتها السوداء، إلى أن سقطت حكومة الإنقاذ.

وها هي ذي أمريكا تكرر الأسلوب نفسه الذي اتبعته مع حكومة الإنقاذ؛ فتستخدمه مع الحكومة الانتقالية في السودان، والحكومة الانتقالية لا تتعظ، وتستجيب بكل بلاهة لمطالب أمريكا؛ حيث فتحت مسارات الإغاثة دون رقيب ولا حسيب على منظمات الإغاثة المشبوهة، ثم انخرطت في مفاوضات عبثية مع بعض الحركات المسلحة سعياً وراء سراب السلام المزعوم، كما قامت بإلغاء بعض القوانين، وتعديل بعضها الآخر؛ إرضاء لأمريكا، كما دفعت ثمانين مليون دولار؛ تعويضاً لأسر ضحايا المدمرة إس إس كول؛ في وقت كان أهل السودان في أشد الحاجة لرغيف الخبز، أو جالون وقود، وبعد كل ذلك دخلت الحكومة في التزام جديد؛ تدفع بموجبه تعويضات لأسر ضحايا تفجير سفارتي أمريكا في كل من نيروبي ودار السلام؛ علماً بأن هذه الحكومة لا علاقة لها بهذه الأعمال؛ ولكنه الوهن، والسذاجة السياسية.

إن مسألة عدم رضا أمريكا عن السودان؛ البلد الإسلامي، أمر حسمه الله تعالى لنا قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام بقوله سبحانه [وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ]. أما ما هو الحل والمخرج ففي شطر آية من آيات القرآن الكريم: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ]، إن الله يدعونا لما فيه حياتنا، وأمريكا تدعونا لما فيه حتفنا. فلمن نستجيب؟!

الخلافة هي مظلتنا وقرة أعيننا وليست الجمهورية

أحمد الخطواني

دعت مجلة (غيرشيك حياة - الحياة الحقيقية) في 28/7/2020 إلى إحياء الخلافة الإسلامية وتساءلت: إذا ليس الآن فمتى؟ وإذا لسنا نحن فمن؟

لقد عبّرت هذه الدعوة عن الآمال الحقيقية للمسلمين، وعن المتطلبات الإسلامية الضرورية لحياتهم، وعن العاطفة الإيمانية الجياشة التي تغمرهم، وعن التحمس الشديد لإعلان الخلافة الإسلامية التي تجمع المسلمين في أكنافها، والعيش في ظل الأحكام الشرعية المنبثقة عن العقيدة الإسلامية التي تُطبقها دولة الخلافة، ويُنفّذها سلطانها على رعاياها.

فهي بكل بساطة عبارة عن تعبير صادق عن الرأي العام الكاسح الذي يجتاح جماهير الأمّة الإسلامية في كل أماكن وجودها لإقامة هذا الفرض العظيم.

ومع أنّ هذه الدعوة أتت من جريدة محسوبة على حزب أردوغان الحاكم، وجاءت بعد إعادة آيا صوفيا إلى مسجد، إلا أنّ أردوغان وحزبه لم ترق لهم هذه الدعوة، فانبرى المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم عمرو شاليك بالدفاع عن الجمهورية الكمالية العلمانية بكل صفاقة، ورفض الخلافة الإسلامية بكل وقاحة فقال: «إنّ تركيا دولة ديمقراطية علمانية وإنّها دولة قانون، ومن الخطأ افتعال استقطاب سياسي بالدعوة إلى الخلافة، وإنّ الجمهورية هي قرة أعيننا بجميع سماتها، ويتوجب على تركيا المُضي قُدُماً نحو المُستقبل بهذه القيم المُشتركة لا أنْ نجري وراء الاستقطاب السياسي، وإنّ الجمهورية قائمة لا محالة بهذه القيادة الماهرة لتحقيق أهداف شعبها».

إنّ هذه التصريحات الرسمية للحزب الحاكم هي عبارة عن رد سريع صادم وقاطع لا لبس فيه برفض نظام الخلافة وتطبيق أحكام الشريعة، وباستمرار التمسك بالعلمانية والنظام الجمهوري الكمالي المناقض للإسلام، وفي هذا دلالة واضحة على أنّ إعادة آيا صوفيا إلى مسجد، والذي أشعل عاطفةً إسلامية غامرة فتحت شهية المسلمين لإعادة الخلافة وتحرير المسجد الأقصى، ما كانت في الواقع سوى دغدغة رقيقة كاذبة لمشاعر المسلمين في تركيا لأسباب انتخابية سرعان ما تتلاشى.

فهي تصريحات مُحبطة شعبياً وهدفها ضرب مفهوم الخلافة، ووصفه بالاستقطاب السياسي الذي يُقسّم الشعب، ويُفتّت المجتمع، بينما يتم تمجيد نظام الجمهورية ووصفه بأنّه النظام الذي يوحد الشعب، ووصف الجمهورية بأنّها المظلة الوحيدة للدولة التركية، فكانت رسالة الحزب الحاكم واضحة وصريحة مفادها: لا للخلافة لا للشريعة لا للعقيدة، نعم للقومية نعم للعلمانية نعم للقوانين الوضعية.

إنّها دعوة صريحة وفاجرة لتطبيق أحكام الكفر البواح ولاستبعاد أحكام الإسلام، إنّها دعوة للجمهورية العلمانية التي تُبعد الدين عن الحكم، وتجعل الشعب هو المشرّع من دون الله العليم الخبير، وهي رفض صارخ لرابطة الإسلام ودولة الخلافة، ورد قبيح للأحكام الشرعية، وجعل السيادة لقوانين يشرعها الإنسان وليس الله رب العالمين.

إنّ على كل مسلم وعلى كل تركي أنْ يستقبح هذه الدعوة ويرفضها، وأنْ يُعلن أنّ الخلافة هي قرة أعين المسلمين وليست الجمهورية، وأنّ الخلافة هي تاج الفروض الذي يرتبط به تطبيق أحكام الإسلام كلها، وهي قرة أعين جميع شعوب الأمّة الإسلامية عرباً كانوا أو تركاً أو غير ذلك، فهي مفهوم إسلامي مُنبثق عن العقيدة الإسلامية ويُعتبر أساس الثقافة السياسية الإسلامية، وهو مهوى أفئدة المسلمين، وتُعتبر فكرة الخلافة هذه الامتداد الطبيعي لخلافة أبي بكر وعمر وعُثمان وعلي رضي الله عنهم وأرضاهم، كما أنّ جُل المسلمين يجزمون بعودتها، لذلك فوجب عليهم أنْ يبذلوا قصارى جهدهم لإعادتها من أجل استئناف الحياة الإسلامية المتوقفة منذ قرابة المائة عام.

فالخلافة هي مظلة المسلمين وهي قرة أعينهم، وليست الجمهورية العلمانية المعادية للإسلام والمُوالية للغرب الاستعماري الكافر، وبالخلافة فقط تتحد الشعوب الإسلامية وتملك زمام قيادتها، ولن ترضى هذه الشعوب عنها بديلاً.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG